الأمم المتحدة

A/63/PV.33

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٣٣**

الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان . . . . . (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٩ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/63/93)

مشروع القرار (A/63/L.4)

السيد آشي (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين في الجمعية العامة بشأن البند ١٩ من جدول الأعمال ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

إن رؤساء دول وحكومات مجموعة السبعة والسبعين والصين أدانوا مرارا وتكرارا استخدام التدابير الاقتصادية القسرية التي ترمي إلى منع البلدان من ممارسة حقها في تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد دعت جميع البلدان إلى عدم الاعتراف بالقوانين الانفرادية خارج الولاية القضائية التي تسن وتفرض جزاءات على دول أخرى وشركات أجنبية.

وأقر رؤساء دولنا وحكوماتنا بأن الحظر المفروض تسبب وما برح يتسبب بدرجة عالية من الضرر الاقتصادي والمالي ويترك آثارا سلبية على رفاه شعب كوبا. وقد كررت المجموعة ندائها لحكومة الولايات المتحدة بإنهاء الحظر.

إن تشريع هذه القوانين لا يقوض فحسب المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولكنه أيضا يهدد بشدة حرية التجارة والاستثمار. وتحض المجموعة الولايات المتحدة على التغيير الفعال في تعاملها مع جمهورية كوبا بطريقة مجدية بإنهاء الحظر.

والمجموعة ملتزمة بالعمل نحو توفير عالم أفضل لجميع الدول كبيرها وصغيرها بأن تتعايش بصورة سلمية. وتحقيق هذا التعايش السلمي بين الدول يتطلب تقيد جميع الدول بحكم القانون، بما في ذلك القانون الدولي.

إن الحظر المفروض على كوبا يتناقض مع قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني وميثاق الأمم المتحدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول. وإن استمرار فرضه ينتهك مبادئ المساواة في السيادة للدول وعدم التدخل في الشؤون المحلية لدولة أخرى.

ونعتقد أن إحلال الحظر بحوار دبلوماسي وتعاون سوف يعزز التبادل المجدي والشراكة بين البلدين اللذين يرتبط مصيرهما بروابط تاريخية وجغرافية.

بالنظر إلى الأثر الذي يتركه الحظر على الحياة اليومية للشعب الكوبي فإن غالبية الدول الأعضاء تؤيد مشروع القرار بشأن ضرورة إنهائه. وسوف تؤيد مرة أخرى مجموعة السبعة والسبعين والصين مشروع القرار المعروض علينا، وسوف تحض جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلينا في هذا المسعى بحسن نية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين للمناقشة بشأن هذا البند.

تقرر ذلك.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم ١١٨ دولة عضوا، في الأمم المتحدة، وهي أعضاء في حركة عدم الانحياز.

إن بلدان حركة عدم الانحياز تجدد التزامها بالدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والحفاظ عليهما وإعلاء شأنهما. إننا نمتنع عن الاعتراف باعتماد أو تنفيذ أي تدابير قسرية من جانب واحد خارج الولاية القضائية الإقليمية أو أي قوانين، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية الانفرادية، وغير ذلك من تدابير التخويف وقيود السفر التعسفية التي تسعى إلى ممارسة الضغط على بلدان عدم الانحياز وتهدد سيادتها واستقلال وحرية التجارة والاستثمار فيها، مما يمنعها من ممارسة حقها في تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحرية. إن هذه التدابير أو القوانين تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ونظام التجارة المتعدد الأطراف والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول. وفي ذلك الصدد تعارض حركة عدم الانحياز وتدين هذه التدابير والقوانين واستمرار تطبيقها. والحركة أيضا مثابرة في جهودها لتعكس مسارها بصورة فعالة وتحث الدول على أن تفعل ذلك، كما دعت إلى ذلك الجمعية العامة وسائر أجهزة الأمم المتحدة. ومرة أخرى فإن الحركة تطلب من الدول التي تطبق هذه التدابير أو القوانين إلغائها تماما.

وتؤكد مجددا حركة عدم الانحياز أنه لا يجوز تحت أي ظرف كان أو يحرم شعب من وسائل العيش والتنمية. كما تعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها إزاء استمرار فرض هذه التدابير، التي تحول دون تحقيق الرفاه للسكان في البلدان المتضررة وتضع عراقيل أمام الإدراك الكامل لحقوقهم الإنسانية. ووفقا للقانون الدولي، تدعم الحركة مطالبة الدول المتضررة، بما فيها البلدان المستهدفة، بالتعويض عن الضرر الواقع عليها نتيجة تنفيذ التدابير أو القوانين القسرية التي تتجاوز الحدود الإقليمية الوطنية، أو الأحادية الجانب.

وكما أكد رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز مجددا في مؤتمر القمة المعقود في هافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، فإننا نهيب مرة أخرى بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا الذي يسبب خسائر مادية وأضرارا اقتصادية ضخمة للشعب الكوبي. بالإضافة إلى كونه إجراء انفراديا يناقض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار.

وتكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن قلقها العميق إزاء اتساع نطاق الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية للحصار المفروض على كوبا وترفض تعزيز التدابير التي

اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة بغية تضييق الحصار وكل التدابير الأخيرة الأخرى التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة ضد الشعب الكوبي. كما تعيد الحركة التأكيد على أن تلك التدابير تشكل خرقا لسيادة كوبا وانتهاكا جسيما لحقوق الإنسان الخاصة بشعبها.

في الختام، تحث حركة عدم الانحياز مرة أخرى على الالتزام الصارم بالقرارات ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وقبل أن أنهي بياني، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن صديقي وزميلي العزيز السفير رودريغو ماميركا دياز، الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، الذي سيتركنا في نهاية هذا الأسبوع. أود أن أعرب عن تقديري بصفتي عضوا في الهيئة الثلاثية لحركة عدم الانحياز، وتقدير جميع أعضاء الحركة لجهوده المكثفة ولقيادته القديرة بصفته رئيسا للحركة خلال السنتين الماضيتين. وأتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية والتي هي أعضاء في الأمم المتحدة، يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

تؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

في البداية، تود الجماعة الكاريبية أن تعرب عن قلقها إزاء الحالة التي يمر بها الشعب الكوبي وتضامنها معه في كفاحه من أجل إعادة بناء بلده في أعقاب أعاصير غوستاف وحنا وإيكي، التي عصفت بالجزيرة وبمنطقتنا في تتابع سريع. وبالفعل، ففي الأوقات التي تقع فيها الكوارث الطبيعية والأزمات الوطنية تبرز بحدة أوجه الظلم الأساسية للحصار. إن سلامة كوبا واستعدادها المسبق ووتيرة التعافي في البلد تتعرض جميعها للخطر جراء الآثار العديدة المباشرة وغير المباشرة المترتبة على الحصار. وفي ضوء تضحيات كوبا والمساعدات الخيرة التي تقدمها للدول في أوقات الأزمات، يبدو هذا الحصار عملا ذميما بشكل خاص.

ويثير هذا الحصار العقابي قلقا خاصا لدى الجماعة الكاريبية، التي تشاطر الشعب الكوبي التاريخ والثقافة وعلاقات الأخوة. وكوبا هي أكثر الدول سكانا في منطقة البحر الكاريبي، وتشكل جزءا متكاملا من عملية دول منطقة البحر الكاريبي. والصلات التي تربط بين هذه المنطقة وكوبا لها أهمية تاريخية، وضعت لبنتها سنوات من التعاون النشط على مختلف المستويات. وتواصل البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع كوبا من خلال طائفة واسعة من برامج التعاون في مجالات تشمل التجارة والرعاية الصحية والهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية. وتعتمد تنميتنا الإقليمية في المستقبل، في جوانب عديدة، على نهضتنا وتقدمنا جماعيا. وفي ذلك السياق، فإننا لا نعتبر الحصار إجراء عقابيا ضد كوبا فحسب، بل عقبة أمام تحقيق تنميتنا الإقليمية المشتركة.

ويُبرز تقرير الأمين العام لهذه السنة عن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/63/93)، كالتقارير الأخرى الصادرة بشأن هذا الموضوع، الاستجابات من جانب

الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء التي تشارك في منظور واحد بشأن استمرار الحصار الانفرادي المفروض على كوبا.

وما فتئت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تؤكد معارضتها القاطعة لفرض الحصار، الذي ظلت ترفضه الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي طوال السنوات الـ ١٦ المتعاقبة. إن فرض قوانين تتجاوز الحدود الإقليمية على دول ثالثة يناقض ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا، كما أن الحصار في حد ذاته يتعارض مع مبادئ تعددية الأطراف والقانون الدولي والسيادة وحرية التجارة، التي تنادي بها هذه الهيئة بصورة تقليدية.

ومن ثم، تعيد دول الجماعة الكاريبية تأكيد مواقف مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز في معارضة هذه الإجراءات الانفرادية، ونحافظ على موقفنا بأن المشاركة البناءة والمفاوضات السلمية لا تزال هي الوسيلة الوحيدة المقبولة للنهوض بالسلام والاستقرار الطويل الأجل.

ولا يزال الأثر الشديد للحصار على الاقتصاد الكوبي يثير قلقا كبيرا لدى الجماعة الكاريبية، كما أن الأثر الإنساني المترتب عليه بالنسبة للشعب الكوبي، ولا سيما في مجال الرعاية الصحية والغذاء، يبعث على الأسى. كما أن عجز كوبا بسبب الحصار عن حيازة الأجهزة الطبية الضرورية وقطع الغيار وأحدث المنتجات من الأدوية، يؤثر في نظام الرعاية الصحية، الذي ما زال يوفر العلاج المجاني للشعب الكوبي.

ومع وقوع عواصف وأعاصير قوية ومتواترة بسبب تغير المناخ وقابلية الموقع الجغرافي لكوبا للتأثر بتلك الكوارث الطبيعية، فإن الأثر الإنساني غير المقبول للحصار يصبح أكثر حدة. ويلاحظ أنه حتى في الوقت الذي تكافح كوبا الظروف التعيسة المترتبة على مجموعة الكوارث الطبيعية الأخيرة، فإنها تواصل مساعدة الدول الأخرى في العالم النامي، بدءا بجيرانها المباشرين في منطقة البحر الكاريبي. ويدرس آلاف الطلاب من دول الجماعة الكاريبية في الجامعات الكوبية مجانا، كما أجريت عمليات جراحية لآلاف المرضى من دول الجماعة وتلقوا المساعدات الطبية مجانا في كوبا، وعالج الأطباء والممرضون الكوبيون الآلاف من المرضى في بلدانهم الأصلية. وقد استفدنا من الخبرة الفنية، وبرامج بناء القدرات، والمساعدة في مجال الهياكل الأساسية والسخاء مع إنكار الذات للشعب الكوبي. إن شعب كوبا لم يهدد أحد، كما لم يمنع الحصار ولا الآثار المترتبة عليه، التي يخلفها الشعب الكوبي من مواصلة مد يد الصداقة والتضامن حتى عبر الخلافات الأيديولوجية.

وبالنظر إلى الموقف الدولي الكوبي السلمي والسخي والتعاوني، ينبغي ألا تُعزل كوبا أو تُستبعد من المشاركة في العمليات الإقليمية وتلك التي تجري في نصف الكرة. وتكرر الجماعة الكاريبية دعمها الثابت لحق الشعب الكوبي في تقرير المصير وفي الاستفادة من تحقيق تنميته الاجتماعية والاقتصادية بالأسلوب الذي يختاره.

إن الحصار المفروض على كوبا حصار فوضوي بصورة متزايدة ولا يخدم أي غرض مفيد في القرن الحادي والعشرين. وهو لم يخدم سوى الحفاظ على حالة للتوتر بين بلدين متجاورين وإثارة القلق والانزعاج والمشقة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي.

وما زالت دول الجماعة الكاريبية تتمتع بعلاقات ودية مع كوبا والولايات المتحدة على حد سواء. وقد أبرزت هاتان الجارتان، اللتان لا يفصل بينهما سوى ٩٠ ميلا، كبار الأساتذة والعلماء والزعماء العالميين. ولدى البلدين تاريخ باعث على الفخر ومجيد ويقطنهما سكان ودودون ومنفتحون ومحبون. وندعو إلى بداية جديدة بين حكومتي هاتين الأمتين العظيمتين – واحدة كبيرة والأخرى

صغيرة – مماثلة للمبادرات التي اتخذت للتفاوض على مسائل أصعب بكثير في العلاقات الدولية بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة. ولا يمكننا أن نتخيل سوى إحراز نتائج إيجابية للتقارب بين الدولتين على أساس أغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وإزاء تلك الخلفية تؤيد دول الجماعة الكاريبية مشروع القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، الوارد في الوثيقة A/63/L.4.

السيد فاليرو بريسينياو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، يشرفني أن أتكلم للمرة الأولى في هذا المنتدى في ظل قيادتكم.

وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، صوتت ١٨٤ دولة عضوا في هذا المنتدى مؤيدة لمشروع القرار A/62/L.1 المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ – وهو رفض بالإجماع تقريبا من جانب المجتمع الدولي للسياسة القائمة على التدخل ضد شعب كوبا الشقيق.

ومنذ أن اتخذ أول قرار بشأن هذا الموضوع، القرار ١٩/٤٧، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ظلت الجمعية تعتمد بصورة منتظمة وبأغلبية ساحقة القرارات التي تطالب بأنه تنهي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سياستها العدائية ضد كوبا. ومع ذلك، ظلت حكومة الولايات المتحدة مرارا وتكرارا تزدري بإرادة الأغلبية في الجمعية العامة ورفضت أن تسمع الصراخ الذي انطلق في جميع أرجاء العالم ضد الحصار. وذلك أحد الأسباب العديدة التي تبرر بشكل كاف الحاجة الماسة إلى إصلاح الأمم المتحدة بحيث ترحب جميع الدول بقرارات الأمم المتحدة وتحترم هذه القرارات.

إن الحصار المستمر المفروض على كوبا يخالف روح عصرنا. وهو عقبة أمام إنشاء نظام دولي يقوم على أساس السلام والتعايش فيما بين جميع الدول. ولا يمكن إنكار أن آلية إجرامية مصممة لتسحق، من خلال الجوع والمرض، شعب كريم يظل يمارس بشجاعة وبعزم حقه في الحرية والاستقلال. ولفترة استمرت لأكثر من أربعة عقود، دأبت الحكومة الإمبريالية على أن تنتهك بشكل صارخ حقوق الإنسان للشعب الكوبي، بما في ذلك الحق في الحياة والصحة والغذاء والتعليم. ودأبت على انتهاك قواعد ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات فيما بين الدول، فضلا عن نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه.

وخلال العام الماضي، تكثف الحصار المفروض على كوبا وتوسع تنفيذه الذي يتجاوز الحدود الإقليمية. ويشكل منع بلد من الدواء والغذاء في سياق نظام بغيض للجزاءات انتهاكا للقانون الدولي وهو محرم في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

إن موهانداس غاندي، في عمله ”اللاعنف: القوة الأكبر“ بين أفكاره، التي يتسم اليوم بنفس الوجاهة التي كانت لها آنذاك. وقال الرائد الكبير للسلام والزعيم الخالد لشعب الهند:

> ”إن أي صراع مسلح بين الدول يثير فزعنا. ولكن الحرب الاقتصادية ليست أفضل من أي صراع مسلح. وهو مثل العملية الجراحية. والحرب الاقتصادية تعذيب مطوّل“.

ويمثل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا عقوبة إجرامية مفروضة بصورة منتظمة على شعب كوبا بدون تمييز فيما يتعلق بالسن أو الجنس أو الدين أو الوضع الاقتصادي. وفي سياق الخسائر الإنسانية المدمرة والخراب المادي الناجمة من إعصاري غوستاف وآيك، تتخذ

آثار الحصار المزيد من الدلالات الظالمة واللاأخلاقية. وبالرغم من الحصار، يحافظ شعب كوبا وحكومته، وفاء لمبادئ الإنسانية وتضامنها، على التعاون والتضامن مع العديد من البلدان النامية، بما في ذلك بلدي بالذات، وخاصة في مجالي التعليم والصحة.

إن الحصار المفروض على كوبا مرفوض ليس من جانب الشعب الكوبي فحسب، بل من جانب أغلبية الرأي العام العالمي، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقارب البناء والحوار الإيجابي الذي بدأه الاتحاد الأوروبي بدون أي شروط من أي نوع وباحترام سيادة الشعب الكوبي. وبالتالي ندعو إلى رفع الحصار المفروض على كوبا فورا وبدون شروط.

وجمهورية فنزويلا البوليفارية ترفض بشكل صارم التنفيذ الانفرادي للتدابير الاقتصادية والتجارية والمالية المتخذة ضد كوبا والتي تؤثر على تطوير التجارة الدولية وتشكل تطبيقا عدائيا ومتجاوزا للحدود الإقليمية للتشريعات المحلية لبلد ضد بلد آخر.

إننا نكرر دعمنا لقرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى إنهاء الحظر على كوبا. وندعم في ذلك السياق مواقف مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز وبيان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي الذي سيتلى قريبا، والتي تدين جميعها الحظر على كوبا الذي يشكل خرقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ونأمل في تلك المناسبة أن ترفع الغالبية العظمى للبلدان صوتها مرة أخرى ضد إجراء يشكل إهانة لشعب يرفع منذ سنة ١٩٥٨ أعلام الكرامة والحرية والسيادة وحق تقرير المصير.

وستصوت فنزويلا لصالح مشروع القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

السيد هيلير (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): لـ ١٧ سنة متتالية، عبرت حكومة المكسيك في هذا المنتدى عن رفضها للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، وهي تكرر اليوم معارضتها مرة أخرى لاستخدام إجراءات قسرية لا يدعمها ميثاق الأمم المتحدة.

لذلك، ومنذ ١٩٩٢، عندما قدمت حكومة كوبا للجمعية العامة مشروع قرار لإنهاء الحظر الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد صوتت المكسيك مرارا وتكرارا لصالح القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة حول تلك المسألة. وقد تشاطرت حكومتي مع المجتمع الدولي معارضتها الشديدة لتطبيق قوانين وطنية خارج النطاق الإقليمي مما يتعارض مع القانون الدولي.

وقد احتفظت حكومة المكسيك بموقفها ذاك في مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة، ويدعمها في ذلك حقيقة أن حظر الولايات المتحدة على كوبا، وهو سياسة أحادية الجانب استمرت لما يقارب نصف قرن، يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وله عواقب إنسانية وخيمة تتعارض صراحة مع أهداف الأمم المتحدة التأسيسية وتشكل، زيادة على ذلك، رفضا للدبلوماسية والحوار كوسائل مثالية لحل النزاعات بين الدول.

لكل تلك الأسباب، يكرر وفدي معارضته الشديدة للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، الذي أثر على شعبها بطريقة صامتة ومنهجية وتراكمية.

إن الاحتجاج الكبير للمجتمع الدولي ضد هذا النوع من العمل أحادي الطرف يذكرنا بأن أي نوع من العقوبات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية المفروضة على الدول

يجب أن تكون صادرة عن قرارات أو توصيات لمجلس الأمن أو الجمعية العامة التابعين للأمم المتحدة فحسب.

وتواجه العديد من وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة الأثر السلبي للحظر على تنمية كوبا الاقتصادية والاجتماعية. والدمار الناتج يؤثر بشكل ملموس على العمليات الاقتصادية والتجارية والمالية للبلد وله انعكاسات سلبية على قطاعات حساسة كالغذاء والصحة والبناء، والتي تؤثر جميعها بشكل مباشر في حياة الشعب الكوبي.

وليس لتلك الآثار انعكاسات على بلدان ثالثة فحسب، باعتبارها لا تستطيع التفاعل مع كوبا في عدة نشاطات اقتصادية واجتماعية، ولكنها تتعرض للمضايقة أيضا في سياق الكوارث الطبيعية كالعواصف الشديدة التدمير التي حصلت تلك السنة، كإعصاري غوستاف وآيك.

وتكرر حكومة المكسيك موقفها الثابت ضد القوانين الوطنية التي تفرض على البلدان الأخرى وتنتهك القانون الدولي.

وفي ذلك السياق، وبهدف عكس عزلة كوبا الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، فقد دعمت حكومة المكسيك دمج كوبا في جميع آليات التكامل الإقليمية، معززة بذلك التبادل الاقتصادي والتجاري والتعاون والتنمية.

وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أقرت حكومة المكسيك قانونا حول حماية التجارة والاستثمارات من السياسات الخارجية التي تتعارض مع القانون الدولي. ويمنع ذلك القانون أية أعمال تؤثر على التجارة أو الاستثمار إذا ما كانت تلك الأعمال ناتجة عن تطبيق لقوانين بلدان أجنبية خارج النطاق الإقليمي.

وعلى المستوى الثنائي، فإن المكسيك تعزز أيضا التواصل السياسي والاقتصادي والتجاري مع كوبا. ويشكل الاجتماع الثالث لآلية الكوبا – المكسيك الدائمة حول المشاورة المعلوماتية والسياسية مثالا على ذلك، وقد عقد في آذار/مارس ٢٠٠٨، والتزمت خلاله الحكومتين بتعزيز الآليات الثنائية القائمة على صعيد الهجرة، والاتجار بالمخدرات، والتطوير التجاري والصناعي، والشحن، والزراعة والصيد، والتجارة الخارجية، والسياحة، والصحة والتنمية. وقد كان الاجتماع أيضا مفيدا في وضع آليات لتعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال إرسال بعثات عمل ومراجعة الاتفاقيات بشأن التكامل الاقتصادي وتعزيز الحماية المتبادلة للاستثمارات بين البلدين.

وقد استطاعت المكسيك وكوبا تعزيز روابط التعاون والتفاهم بينهما عبر التركيز على الحوار والمشاورة. وقد أدى ذلك إلى علاقة قائمة على الاحترام المتبادل، كما يتضح من خلال توقيع اتفاق بشأن إعادة هيكلة ديون كوبا التي تدين بها للمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٨. وقد أرفق هذا الاتفاق بالإطار التنظيمي القائم لكل بلد والمرضي بشكل متبادل للطرفين، مما يساعد على تحفيز تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تفيد البلدين.

وفي ذلك السياق، ينبغي لنا أيضا ذكر توقيع مذكرة تفاهم بين المكسيك وكوبا لضمان قانونية تدفقات الهجرة بين البلدين ونظامها وأمنها. وقد تم توقيع المذكرة خلال زيارة وزير خارجية كوبا، السيد فيليبي بيريز روكي، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى مكسيكو سيتي. سوف أساعد على ضمان أمن المهاجرين، ولن أشجع الهجرة غير الموثقة وسأحارب الاتجار بالأشخاص بفعالية أكبر.

تلك العلاقة القائمة على الاحترام المتبادل قد تفعلت بالفعل عبر زيارة وزير الخارجية، السيد فيليبي بيريز روكي، إلى مكسيكو سيتي لأيام قليلة فحسب. وخلال اجتماعه مع الرئيس فيليبي كالديرون، لاحظ كلاهما الحالة الإيجابية التي

تسود العلاقات بين البلدين. وإلى جانب انعكاس تلك العلاقة على هيكل الآليات المؤسسية الثنائية، فقد تم تعزيزها من خلال زيادة التجارة الثنائية، مما يعد بالكثير. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من تلك السنة، ازدادت التجارة الثنائية بما يقرب من ٨٠ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٧. ويعزز ذلك من الروابط التاريخية الثابتة بين المكسيك وكوبا، وهي روابط مستدامة في مناخ من الثقة المتجددة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى ذلك الأساس، ومن خلال الحوار الثنائي وفي الآليات والمنتديات الإقليمية والدولية ذات الصلة، عززت المكسيك فرص التعاون والحوار المحترم، كما يدل على ذلك مؤخرا الحوار السياسي الأول على المستوى الوزاري بين مجموعة ريو وكوبا، الذي عقد في بداية الدورة الحالية للجمعية العامة. وخلال ذلك الحوار، شدد الطرفان على اهتمامهما في مناقشة المواضيع المهمة المدرجة على جدول الأعمال الدولي والإقليمي.

إن حكومة المكسيك تقيم علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف على أساس المبادئ العامة للقانون الدولي التي تنظم التعايش السلمي والمتحضر بين الدول ذات السيادة. وهذه المبادئ حافظت على متانتها واستمراريتها في العلاقات بين المكسيك وكوبا. واليوم، تكرر المكسيك التأكيد على أن القانون الدولي هو الآلية لحل النزاعات بين الدول وأن مراعاته واحترام القواعد والمبادئ التي تحكم التعايش بين الأمم، بالإضافة إلى الحوار القائم على الاحترام، بصرف النظر عن التفاوتات والتباينات، هي الأداة اللازمة للتغلب على الخلافات بين الدول وتأمين بيئة للسلام الدولي.

إننا نعلم جيدا من تجربتنا أن المجتمعات تتطور وتتغير وفقا لظروفها وليس نتيجة لتدابير تعسفية مفروضة من الخارج. واستنادا إلى كل تلك الاعتبارات، ستؤيد المكسيك مرة أخرى القرار المقدم في إطار البند المدرج في جدول أعمال الدورة الحالية.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): ناقشت الجمعية العامة على مدار ١٦ سنة متتالية ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتجتمع الجمعية العامة مرة أخرى اليوم لمناقشة الموضوع ذاته لأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة ما زال مستمرا على الرغم من مناشدة المجتمع الدولي القوية بإنهائه.

إن القرارات بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والتي اعتمدتها الجمعية العامة بتأييد شبه إجماعي، لم تنفذ إطلاقا. ونحن نؤيد بالكامل بياني وفد أنتيغوا وبربودا، ووفد مصر، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز، على التوالي، في هذا الصدد.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الجانب الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يمثل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القوانين الدولية المتعلقة بحرية التجارة والملاحة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. إنه يضرب عرض الحائط بالمعايير المعترف بها عالميا التي تحكم العلاقات بين البلدان ذات السيادة، بصرف النظر عن نظامها السياسي ومسار التنمية الذي تختاره، وبالمبادئ والمقاصد والروح الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن الحصار المطول والمشدد الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا قد سبب أضرارا اقتصادية وتجارية خطيرة تقدر قيمتها بعشرات البلايين من الدولارات ليس لكوبا فحسب بل أيضا لبلدان أخرى ترغب في إقامة علاقات

طبيعية وتدر منافع اقتصادية ومالية وتجارية متبادلة مع ذلك البلد المحب للسلام. وقد سبب الحصار الكثير من المشقات والمعاناة للشعب الكوبي، وخاصة للنساء والأطفال. وبينما تكافح حكومة كوبا وشعبها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن ذلك الحصار الأحادي الجانب الذي لا يمكن تبريره يؤثر على جهودهما لتحقيق الأهداف ذاتها التي اعتمدها قادة العالم في هذه الجمعية قبل ثماني سنوات.

إن فييت نام تعارض فرض أي حصار اقتصادي أو تجاري قسري وأحادي الجانب ويتجاوز الحدود الإقليمية من جانب بلد ضد بلد آخر. ونحن نؤمن بأن النزاعات بين الدول يمكن وينبغي حلها من خلال الحوار والمفاوضات السلمية على أساس المساواة والاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة كل بلد ولمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. إننا نطالب الولايات المتحدة بإنهاء الحصار الأحادي الجانب على كوبا، والذي لا يخدم استمراره أي غرض سوى زيادة التوتر بين البلدين الجارين وفي المنطقة، ويضر بالسلم والأمن الإقليميين والدوليين وبمصلحة العلاقات الودية بين الشعوب.

إن فييت نام تؤكد من جديد دعمها لحكومة وشعب كوبا وتضامنها معهما. وسوف ننضم إلى جهود المجتمع الدولي لمساعدتها في التغلب على آثار الحصار. وستصوت فييت نام مرة أخرى لصالح مشروع القرار.

السيد محمد (السودان): يود وفد بلدي أن يتقدم إليكم، يا سيادة الرئيس، بوافر تقديره وإشادته لإدارتكم الحكيمة لأعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية، ونثمن عاليا جهودكم الهادفة إلى إضفاء روح الإخاء والمساواة والعدل والتعاون واحترام خيارات الشعوب وتجاوز قانون السطوة والهيمنة.

للعام السابع عشر على التوالي يطرح على الجمعية العامة هذا البند المعنون ”ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من الولايات المتحدة على كوبا“. وقد أكدت هذه الجمعية طوال هذه الأعوام المنصرمة من خلال إجازتها لمشاريع القرارات المقدمة إليها على رفضها الكامل للجزاءات الأحادية ورفضها الكامل لآثارها السلبية المتجاوزة للحدود الإقليمية والمخالفة لمبادئ الشرعية الدولية.

إن الجمعية العامة تنظر مجددا اليوم في هذا البند في خضم وعي متعاظم من قبل المجتمع الدولي ورفض منه لخطورة فرض هذه الجزاءات. ويشكل الدعم المتواصل عاما بعد عام لهذا المشروع دلالة واضحة على رفض المجتمع الدولي لهذا الحظر والحصار الأحادي المفروض على كوبا لما يحمله ذلك من انتهاك صريح للبناء الدولي وللمبادئ الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والأعراف المنظمة للعلاقات التجارية والاقتصادية والمالية بين الدول.

إن معاناة الشعب الكوبي الطويلة الأمد من هذا الحظر والحصار لتنادي المجتمع الدولي أن يقف هذا العام مجددا ضد هذه الجزاءات الظالمة وضد تهديدها للشرعية الدولية. وهو أمر يوجب إنهاء هذه الإجراءات الانفرادية لما لها من آثار قاسية على الشعب الكوبي لحرمانه من أبسط احتياجاته الأساسية، علاوة على الخسائر الكبيرة في المجالات المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك القطر الشقيق. ويقف وفد بلادي ضد هذه الجزاءات الأحادية الظالمة، وهي جزاءات طالت بلادنا أيضا دولا أخرى. ونعلن هنا تضامننا الكامل مع كوبا ضد سياسات الإقصاء وفرض الهيمنة على الشعوب.

إننا على ثقة بأن تصويت الجمعية العامة الكاسح سوف يعزز مسيرة المجتمع الدولي نحو تحقيق القيم الخيرة المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقها. إن هذا المشروع المقدم، وبرمزيته الهامة، يشكل رسالة هامة من المجتمع الدولي ضد حماقة القوة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر بالنيابة، عن حركة عدم الانحياز.

نحتفل عشية رأس السنة الجديدة ٢٠٠٩ بالذكرى المئوية الخمسين للثورة الكوبية. واحتفاء بذلك اليوم، يجب أن نشيد بالرئيس السابق فيديل كاسترو، الذي قاد الثورة من أجل تقرير مصير الشعب الكوبي. غير أنه، بعد ثلاث سنوات من الانتصار الكوبي بزعامة القائد فيديل، تعرضت كوبا لحصار اقتصادي وتجاري ومالي فرضته عليها جارتها الولايات المتحدة الأمريكية. ويعني ذلك أن غالبية المواطنين الكوبيين لم يذوقوا طعم حياة أخرى عدا الحياة في ظل تدابير اقتصادية قسرية. لكن الشعب الكوبي تمكن من الصمود، رغم كل شيء. ولذلك، نبدأ اليوم بالترحيب بوزير خارجية كوبا، الذي يدل حضوره هذه المناقشة على ما نوليه جميعا من أهمية للمسألة.

وطيلة الحصار الانفرادي، الذي دام أكثر من ٤٨ سنة، استجاب الشعب الكوبي بمد يد الصداقة والتضامن إلى شعوب أخرى في جميع أنحاء العالم. فمثلا، ليس من غير المعتاد أن نجد أطباء وممرضين كوبيين في العديد من أنحاء أمريكا اللاتينية وأفريقيا. والعمل الرائع الذي قامت به كوبا في مجالات الصحة والتعليم والتكنولوجيا الأحيائية يحظى باعتراف المجتمع الدولي. كما تقدم كوبا، من خلال مشاريعها للتعاون الثنائي، مساعدة كبيرة إلى العديد من البلدان النامية – بما في ذلك بلدي – لسد العجز في مجال المهارات من خلال إيفاد عاملين ومدربين كوبيين محترفين في مختلف الميادين.

وقد يكون العنصر الأهم من ذلك أن كوبا دعمت الكفاح من أجل الحرية والعدالة في جميع أرجاء العالم. ففي الجنوب الأفريقي مثلا، اعترفنا بإسهام كوبا في كفاحنا من أجل الحرية والديمقراطية في منطقتنا دون الإقليمية. واعترف على النحو الواجب هذا العام بالدور الذي قامت به كوبا في تاريخ حركة تحرير جنوب أفريقيا ذاتها عندما احتفل الجنوب الأفريقي بالذكرى السنوية العشرين لمعركة كويتو كوانافالي، التي كانت منعطفا حاسما في الكفاح ضد نظام الفصل العنصري وأدت إلى استقلال ناميبيا وجنوب أفريقيا.

وما فتئت جنوب أفريقيا تعارض جميع جوانب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، لأسباب أساسية، تتجاوز مجرد التضامن الذي نتقاسمه مع الشعب الكوبي. وجنوب أفريقيا بلد ملتزم بالعمل من أجل عالم أفضل للجميع تتعايش فيه الدول كافة بسلام، صغيرة كانت أو كبيرة. وتحقيق هذا التعايش السلمي بين الدول يتطلب امتثال جميع الدول لسيادة القانون، بما في ذلك القانون الدولي واحترام السلامة الإقليمية.

وجنوب أفريقيا تعتبر استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي انتهاكا لمبادئ المساواة بين الدول من حيث السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. لهذا، ضمت جنوب أفريقيا صوتها مرارا وتكرارا إلى أصوات الأغلبية الساحقة من الدول والبلدان الأعضاء في الإعراب عن عدم موافقتها على جميع جوانب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وعن رفضها لذلك الحصار.

إننا نسترشد بالقواعد الأساسية للقانون والسلوك الدوليين، وبدعمنا المبدئي للحاجة إلى إلغاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية. وترى جنوب أفريقيا أنه يمكن للحوار البنّاء أن يعزز الثقة والتفاهم المتبادلين، ويوجد التوافق والتعايش السلمي بين الدول.

ويعتقد وفد بلدي أن حضور هذا العدد الكبير من الدول الأعضاء في هذه القاعة اليوم، ومشاركتها في المداولات، دليل على معارضتها للتدابير الأحادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية. ونحن هنا لكي نعرب عن معارضتنا الشديدة للتدابير الاقتصادية القسرية، كوسيلة لممارسة الضغط على البلدان النامية، لأن تلك التدابير مخالفة للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول.

وستضم جنوب أفريقيا صوتها إلى أصوات الأغلبية في الجمعية العامة مؤيدة لمشروع القرار المعروض علينا اليوم. ونفعل ذلك لأن هذا الإجراء القاسي والأحادي يسبب معاناة تفوق الوصف لشعب كوبا. ونعتقد أن الأكثرية الساحقة من الدول الأعضاء الحاضرة اليوم ستنضم إلينا دعما للشعب الكوبي. وهذا دليل واضح على أن الوقت قد حان لرفع الحصار، ومن ثم، إنهاء ما يقاسيه السكان المدنيون الكوبيون، الذين يتحملون وطأة هذا الظلم، من معاناة لا توصف.

وأخيرا وبإذنكم، سيدي الرئيس، بما أنني لن أتمكن من حضور الاحتفالات في هافانا ليلة رأس السنة الجديدة، اسمحوا لي أن اكتفي بالقول ”عاشت كوبا! عاش القائد فيديل!“

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

طوال أكثر من ١٠ سنوات، دأب الوفد الكوبي على التنديد كل عام من على منبر الجمعية العامة باستمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا، الذي أحدث آثارا وخيمة على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وكان للحصار أثر واسع النطاق على كوبا، لا سيما إضراره بحق لأكثر الفئات ضعفا في كوبا، مثل النساء والأطفال، في البقاء والتنمية وحظيت كوبا جراءه بتعاطف واهتمام واسعي النطاق.

وطوال ١٦ سنة متتالية، درجت الجمعية العامة سنويا على اتخاذ قرار بأغلبية ساحقة يحث جميع البلدان على الامتثال لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، من خلال إلغاء أو إبطال جميع القوانين والإجراءات ذات الأثر الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، التي تمس سيادة دول أخرى، وتقوّض الحقوق والمصالح المشروعة للكيانات والأفراد الخاضعين للسلطة القضائية لتلك البلدان، وتضر بحرية التجارة والملاحة.

ولكن، للأسف مازال الحظر الاقتصادي، والتجاري، والمالي طويل الأجل الذي تفرضه جارتها الغنية على كوبا ساريا.

وفي عالم اليوم، ورغم عدم إضفاء الصبغة الديمقراطية بعد على العلاقات الدولية، برز الحوار، والاتصالات والتعايش في وئام باعتبارها المسار الرئيسي للعلاقات الدولية. وأصبح الاحترام المتبادل والمساواة بين البلدان قضيتين مهمتين من قضايا توافق الآراء الدولي. وفي عصر العولمة الاقتصادية، فإن التكافؤ في التبادل والتعاون بين البلدان يمثل اتجاه عصرنا. إن الحوار على قدم المساواة والمشاورات الودية

أفضل وسيلة لحسم أي خلافات أو نزاعات. ومن حق المجتمع الدولي أن يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحظر والجزاءات التي تعاني منها كوبا على مر السنين وأن يطلب من البلد المعني إنهاء الحظر والجزاءات.

إن الحظر والجزاءات على كوبا لا يضران فحسب بمصالح كوبا وبلدان كثيرة أخرى، لكنها تتعارض أيضا مع مبادئ الديمقراطية، والحرية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان. أولا، إن محاولة إرغام بلد آخر، من خلال الحظر والجزاءات، على التخلي عن حقه في أن يختار بصورة مستقلة مساره للتنمية، بل وعلى الإطاحة بحكومته ينطوي على انتهاك خطير لمقاصد ومبادئ الميثاق والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية المعاصرة. وهذه الممارسات لا علاقة لها بتعزيز الديمقراطية والحرية.

ثانيا، إن طبيعة الحظر والجزاءات المفروضة على كوبا تتجاوز الحدود الإقليمية وبالتالي تمثل انتهاكا للقانون الدولي ولا يمكن لهما بأي شكل أن تعزز الديمقراطية والحرية في أي بلد. إنها تلقى معارضة كل البلدان وتتعارض مع مبادئ تحرير التجارة.

ثالثا، إن الحظر والجزاءات تعرقل بشكل خطير جهود الشعب الكوبي للقضاء على الفقر، وتحسين مستوى معيشته، والسعي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالحظر والجزاءات يقوضان حق الشعب الكوبي في مقومات الحياة والتنمية. يواجه المجتمع الدولي الآن التحدي الخطير المتمثل في أزمة الغذاء العالمية وتفاقم مشاكل الجوع وسوء التغذية الناشئة عنها، الأمر الذي يجعل الحظر والجزاءات غير معقولين بدرجة أكبر من ذي قبل.

إن الحكومة الصينية ترى دائما أنه ينبغي للبلدان أن تطور علاقاتها وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق وأن تعمل على تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في العلاقات الدولية. ونعتقد أنه ينبغي احترام حق كل بلد في اختيار نظامه الاجتماعي ومساره التنموي. وينبغي حسم الخلافات بين الدول من خلال الحوار والتعاون على أساس من المساواة والاحترام المتبادل.

ومن هنا، تدعو الحكومة الصينية إلى رفع الحظر الاقتصادي، والتجاري والمالي الذي يفرضه البلد المعني على كوبا في موعد قريب. ويحدونا الأمل في أن يكون هناك حوار بدلا من المواجهة، ووصال وتبادل للآراء بدلا من الحظر والجزاءات. كما نأمل أن ينفذ البلد المعني قرار الجمعية العامة ذا الصلة دون إبطاء. ولذا، تؤيد الصين مشروع القرار المقدم من كوبا في إطار البند الحالي من جدول الأعمال.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن تأييد وفدي للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ومصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تود الجزائر أن تعرب مرة أخرى عن قلقها الشديد إزاء استمرار فرض الحظر الاقتصادي، والتجاري والمالي المنفرد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية منذ قرابة نصف قرن على كوبا. إن الجزائر تؤكد من جديد نداءها لرفع الحظر المفروض على الشعب الكوبي، والذي ولد في ظله ٧٠ في المائة من المواطنين الكوبيين.

إن الجزائر ترى أن الحظر الاقتصادي، والتجاري والمالي المفروض على كوبا انتهاك لمبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأيضا انتهاك لحق الشعب الكوبي في التنمية والسيادة.

إن الطبيعة التي تتجاوز الحدود الإقليمية لتشريع دولة تسعى لفرض جزاءات بشكل منفرد على دولة أخرى تنطوي

على إنكار للمبادئ المكرسة في الميثاق وتتعارض مع القانون الدولي.

وتود الجزائر أن تؤكد من جديد تمسكها بالموقف الذي اتخذ في القمة الرابعة عشر لحركة عدم الانحياز في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في هافانا، والموقف الذي اتخذ في قمة الجنوب الثانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في الدوحة، واللذين رفضا التدابير الاقتصادية القسرية والقوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية المفروضة على البلدان النامية، ودعيا الولايات المتحدة إلى رفع الحظر المفروض على كوبا.

إن وفدي وتجديدا لندائه إلى الولايات المتحدة الأمريكية لرفع حظرها المفروض على كوبا، الذي ما انفك يرفضه عدد متنام من البلدان في الجمعية، مما يبين أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء تؤيد رفع الحظر، سوف يصوت لصالح مشروع القرار A/63/L.4.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام على تقريره في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا'' (A/63/93). يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ومصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن محتوى القرار ٣/٦٢، الذي أيده ١٨٤ صوتا العام الماضي، يعكس بوضوح موقف المجتمع الدولي إزاء الحظر الذي طال أمده على كوبا. إن وفدي يؤكد من جديد اعتقاده بأن الحظر الاقتصادي، والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول ويتنافى مع نص وروح الميثاق، الذي يدعو إلى تعزيز التضامن، والتعاون والعلاقات الودية بين الدول.

وما انفكت هذه التدابير تؤثر تأثيرا مناوئا على الظروف المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي وتعوق جهود الحكومة الكوبية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، يضر الحصار بالجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية للقضاء على الفقر والجوع وتعزيز الرعاية الصحية والتعليم، الأساسيين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتنص الفقرة ١٠١ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ أنه ''ينبغي أن تتعاون الدول على تشجيع قيام نظام اقتصادي دولي داعم ومنفتح يفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان''. وتهيب الفقرة ١٠٢ من الوثيقة نفسها بالدول أن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب سكان البلدان المتأثرة، وبصفة خاصة النساء والأطفال.

وإن اللجوء، حاليا، إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية تعسفية لا مبرر لها ضد الدول الأخرى على أساس الانتماء السياسي غير مقبول لدى المجتمع الدولي. فتطبيق القوانين المحلية خارج نطاق الحدود الوطنية، مثل قانون هيلمز – بورتون وقانون دماتو، تخلق بيئة معادية في العلاقات الدولية وتؤثر سلبيا على سلام العالم وأمنه. فهذه الإجراءات السياسية ذات الآثار الاقتصادية لا تستمر في فرض القيود على الاستثمار والتجارة والعمالة ونقل التكنولوجيا واحتمالات النمو الاقتصادي في البلدان المستهدفة فحسب، بل في البلدان الأخرى التي تتعامل مع البلد المتضرر.

ولا شكّ في أن الحصار ينتهك المبادئ الدولية المتفق عليها التي تنظم العلاقات بين الدول، مثل المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة الدولية والملاحة. ولقد شدد وفدي مرارا، في بيانات سابقة، على أنه ينبغي اعتبار السياسات والتدابير الاقتصادية الانفرادية والقسرية عائقا رئيسيا في سعي المجتمع الدولي من أجل تحقيق القضايا والمصالح المشتركة. وتنطوي هذه التدابير على آثار سلبية على تعزيز التعاون والشراكات الضرورية لتهيئة بيئة مواتية من أجل فائدة الجميع على الصعيد الدولي.

وتبين بوضوح تقارير الحكومة الكوبية عن آثار الحصار المفروض عليها أن التدابير القسرية الانفرادية تؤدي إلى المزيد من التفاوتات في مجالات الرعاية الصحية والاقتصاد والتعليم والتدريب والتجارة والسياحة والطيران المدني وحتى في الأنشطة الثقافية. واعتماد الجمعية العامة لـ ١٧ قرارا متتاليا حتى عام ٢٠٠٧ هو رد فعل حكيم ومحمود من جانب المجتمع الدولي على هذه التدابير غير المقبولة. وتناشد جميع الدول أن تحجم عن تطبيق هذه القوانين وأن تتخذ الخطوات الضرورية لإلغائها وإبطالها في أقرب وقت ممكن. إن اللجوء إلى الحصار كأداة لتحقيق أهداف سياسية يقوض الجهود الجماعية التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي الختام يعرب وفدي عن خالص أمله في أن تتخذ الدول الأعضاء التي ما زالت تطبق التدابير والقوانين الاقتصادية القسرية الانفرادية الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أقرب فرصة.

السيد شوكلا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ بصفته رئيسا لها. ونشكر الأمين العام على تقريره A/63/93 عن بند جدول الأعمال قيد النظر اليوم.

هذه هي السنة السابعة عشرة على التوالي التي تناقش فيها الجمعية العامة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ ٤٦ عاما. وفي مداولاتها، رفضت الجمعية العامة مرارا فرض قوانين وأنظمة ذات أثر يتجاوز الولاية الوطنية للدول وجميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى. وناشدت الجمعية العامة جميع الدول أن تحترم التزاماتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأن تلغي أو تبطل القوانين والتدابير التي تتجاوز الحدود الوطنية وتؤثر على سيادة الدول الأخرى، وعلى المصالح المشروعة للكيانات أو الأفراد الخاضعين لولايتها القضائية، وعلى حرية التجارة والملاحة.

ورغم مناشدات الجمعية العامة المتكررة، لم تنفذ قراراتها بعد، بما يخالف الرأي العالمي. وما زال الحصار، ولا سيما جوانبه التي تتجاوز نطاق الحدود الوطنية، ساري المفعول. ولقد شددت قوانين الولايات المتحدة المحلية، مثل قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦ ، بصفة خاصة، على امتداد الحصار خارج الحدود الوطنية ليشمل شركات أجنبية وفروعا أجنبية تابعة لشركات من الولايات المتحدة تتعامل تجاريا مع كوبا أو مع كيانات كوبية. ونؤيد رفض المجتمع الدولي القاطع للقوانين المحلية التي تتجاوز نطاق الحدود الوطنية.

إن الحصار، ولا سيما آثاره التي تتعدى نطاق الحدود الوطنية يؤثر سلبيا على الشعب الكوبي وجهود البلاد الإنمائية. وتتأثر الرعاية الصحية بصفة خاصة بسبب الرقابة على دخول المعدات الطبية الهامة والأدوية والتكنولوجيات والوسائل التشخيصية، إلى جانب تكلفة الإمدادات المرتفعة. وفي هذا الصدد، تحملت جهود كوبا في تقديم المساعدة

لزملائها من البلدان النامية كجزء من التعاون بين بلدان الجنوب العبء الأكبر من الحصار، مما يجعل للحصار أثرا سلبيا غير متوقع وغير مباشر يتجاوز نطاق الحدود الوطنية.

وقد تأثرت أيضا مجالات عديدة أخرى من الاقتصاد الكوبي بصورة سلبية. وتناولها بالتفصيل عدد من كيانات الأمم المتحدة في تقرير الأمين العام. فعلى سبيل المثال، لاحظ المنسق المقيم للأمم المتحدة في هافانا أن الأثر السلبي للحصار يطغى على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية البشرية في كوبا، مما يؤثر تأثيرا بالغا على أضعف الفئات اقتصاديا واجتماعيا من الشعب الكوبي.

كذلك، يؤثر الحصار تأثيرا كبيرا على تنفيذ برامج ومشاريع منظومة الأمم المتحدة في كوبا، بما في ذلك سفر موظفي الأمم المتحدة. وذكرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن الحصار يؤثر إلى حد كبير على مستوى معيشة المواطنين الكوبيين. ويفيد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن التأثير خارج نطاق الحدود الوطنية كبير بسبب مصالح الولايات المتحدة الكبيرة في الشركات عبر الوطنية.

ورغم الحصار، ما زالت الولايات المتحدة مصدرا رئيسيا للاستيراد من كوبا بقدر ما يسمح به قانون الولايات المتحدة لإصلاح الجزاءات التجارية وزيادة الصادرات لعام ٢٠٠٠. ويؤكد هذا إمكانية التجارة والتبادل التجاري والاستثمار بين هذين البلدين. ويؤثر الحصار أيضا تأثيرا ضارا على فرص الولايات المتحدة في مجال التجارة والأعمال. وتدل سائر الجهود في الولايات المتحدة الرامية إلى تخفيف الحصار أو رفعه على الاهتمام الكبير، ولا سيما في قطاع الأعمال، بالوصول بطريقة سهلة إلى السوق الكوبية أو الاتصال بكوبا. ولذلك، نتطلع إلى رفع الجزاءات والحصار عن كوبا.

وقبل أن أختتم بياني، لا بد لي من أن أؤكد مجددا معارضة الهند للتدابير الانفرادية التي تتخذها البلدان للانتقاص من سيادة بلد آخر، بما في ذلك محاولات توسيع تطبيق قوانين بلد ما، خارج نطاق الحدود الوطنية على دول أخرى ذات سيادة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة السيد فيليب بيريز بوكي، وزير خارجية كوبا، في مناقشات اليوم. ونود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام لتقريره الوارد في الوثيقة A/63/93، الذي يُظهر إجماع الدول الأعضاء دون مواربة على معارضة فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي ضد كوبا في تجاوز للحدود الإقليمية.

ولم يتغير موقف روسيا من مشروع القرار (A/63/L.4) المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال. فبلدنا يلتقي في الرأي مع الأغلبية الساحقة لأعضاء الأمم المتحدة، الذين يدينون بحزم الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ويدعون إلى رفع هذا الحصار. ومنذ عام ١٩٩٤، تؤيد روسيا القرارات المتخذة بهذا المضمون في دورات الجمعية العامة وتتقيد باستمرار بالموقف المتمثل في عدم مشروعية الاضطلاع بتدابير انفرادية ذات طابع متجاوز للحدود الإقليمية في العلاقات الدولية.

وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، اعتمد برلمان روسيا، وهو دوما الدولية بالاتحاد الروسي، نداء عنوانه: ”إلى برلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الدولية بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا ومساعدة جمهورية كوبا على إزالة الآثار المدمرة للكارثة الطبيعية“ ويؤكد النداء أن: ”استمرار الحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا يشكل

ضغطا فجّا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على دولة ذات سيادة''.

ومن شأن استمرار الحظر التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أن يؤدي إلى نتائج عكسية لا تتفق مع روح العصر. فهو يُشكل إحدى مخلفات الحرب الباردة التي تعوق تشكيل نظام عالمي جديد يتسم بالإنصاف ويستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ونحن موقنون بأن رفع الحصار وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا في مجملها حريّ بتلطيف الوضع المحيط بكوبا والمساعدة على تعزيز إدماجها في العمليات الإقليمية والعالمية. كما أن استمرار الحصار لا يتفق مع الجهود الجاري بذلها لإصلاح الأمم المتحدة، لأنه يتجاهل إجماع رأي الدول الأعضاء فيما يتعلق بضرورة العمل المتضافر لتنفيذ المبادئ التي تستند إليها جهودنا الرامية إلى نبذ المواجهة واعتناق التعاون القائم على احترام حقوق الدول في أن تختار لنفسها نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد أصيبت كوبا بأضرار بالغة من جراء الإعصار غوستاف في نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٨. ومد الاتحاد الروسي يده بالمساعدة وهو مستمر في تقديمها للقضاء على نتائج تلك الكارثة الطبيعية. ولدينا اقتناع بأن وضع حد للحصار وتعزيز الجهود الدولية الرامية بوجه عام إلى إصلاح الاقتصاد الكوبي من شأنه التخفيف بدرجة كبيرة من الحالة في المناطق المتضررة.

وإذ نستلهم المبادئ الأساسية للميثاق فيما يتعلق برفض أية تدابير تمييزية أو تدخلات في الشؤون الداخلية للدول، فإن روسيا ستستمر في سياستها بالتصويت لصالح مشروع القرار الذي يدعو إلى إنهاء الحصار.

السيد غاسبار مارتيتز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب الوفد الأنغولي عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل مصر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

في كل عام على مدى ١٦ عاما متتالية، تتخذ الجمعية العامة قرارا تحث فيه جميع البلدان، امتثالا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، على إلغاء جميع القوانين والتدابير ذات الآثار الخارجة عن الحدود الإقليمية التي تمس سيادة الدول الأخرى وتضر بالحقوق والمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين للولاية القضائية لتلك الدول وتؤثر في حرية التجارة والملاحة.

غير أن من دواعي الأسف أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الطويل الأجل المفروض على كوبا من الولايات المتحدة الأمريكية ما زال مطبقا. وفي هذا الحقبة المتسمة بالعولمة الاقتصادية يتمثل اتجاه العصر في عمليات التبادل والتعاون بين البلدان على قدم المساواة. ولذلك فإن إقامة روابط اقتصادية وتجارية ومالية طبيعية فيما بين البلدان هي لصالح الجميع وليست بحال من الأحوال تفضلا من بلد على البلدان الأخرى.

ومعروض على الجمعية العامة تقرير الأمين العام (A/63/93) وهو يتضمن ردودا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن أجهزة المنظومة ووكالاتها عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تدعو إلى إنهاء الحصار. ووفقا لذلك التقرير، لم يطرأ أي تحسن، أي لم يتخذ إجراء لإنهاء الحصار، خلال كل هذه السنوات. وتطبق الجزاءات الحالية بقوة، وما زالت تدابير الحصار تحدث أثرا خطيرا على كوبا، ملحقة بشعبها خسارة اجتماعية ومادية هائلة، وأضرارا اقتصادية، فضلا عن الجوع والمرض، مع التأثير في نفس الوقت على البلدان الثالثة في علاقاتها بكوبا.

ذلك أن سياسة الحصار التي يتعدى تأثيرها الحدود الإقليمية تهدد سيادة الدول والمصالح المشروعة للأشخاص والكيانات والمؤسسات والشركات الخاضعة لولايتها القانونية، فضلا عن حرية إقامة علاقات اقتصادية وتجارية ومالية وعلمية وتقنية مع جمهورية كوبا، ومن ثم تؤثر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان. ولهذا السبب، نرى أن أهمية المسألة التي نتناولها اليوم لا تقتصر على كوبا بل تمتد أيضا إلى جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي. وما برحت غالبية الدول الأعضاء تعرب عن هذا الرأي عاما بعد عام.

لقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري على كوبا لمدة أطول مما ينبغي. ولا يفيد هذا الحصار أيا من البلدين. بل على العكس من ذلك لا يفعل سوى الإبقاء على مستوى من التوتر في المنطقة، وهو يسبب فوق كل شيء معاناة بالغة للشعب الكوبي، وتتفاقم هذه الحالة بفعل التغيرات المناخية ولا سيما خلال فصل الأعاصير والإعصارين غوستاف وآيك هذا العام.

ويتنافى الحصار مع أساس ميثاق الأمم المتحدة ذاته، فضلا عن جميع مبادئ التعاون والحوار فيما بين الدول، والقوانين التي تنظم التجارة الدولية والاتفاقيات المرتبطة بها.

وإذ نتقيد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وبروح جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة، نؤكد مجددا التزامنا بمعايير القانون الدولي بتأييدنا ضرورة إزالة اللجوء للتدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإقناع السياسي والاقتصادي.

وحضور الوفود مناقشات الجمعية العامة مقياس جيد لأهمية المسألة المدرجة في جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، أود أن أزجي التحية الحارة للسيد بيريز روكي، وزير خارجية كوبا، وأن أرحب به. وتشارك الوفود بحماس شديد في المناقشة حول مسألة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وتصوت ضد ذلك الحصار بأغلبية ساحقة سنة بعد أخرى، مما يدلل بوضوح على ظلم تدابير الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة ورفض تلك التدابير على المستوى الشعبي.

وبناء على ذلك تؤيد الحكومة الأنغولية مشروع القرار A/63/L.4 المقدم من كوبا في إطار بند جدول الأعمال الحالي، لأن الحصار يتناقض مع القانون الدولي وينتهك بصورة فاضحة المساواة السيادية للدول ومبدأ عدم التدخل بكل أشكاله في الشؤون الداخلية.

السيد كبامبوي (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): في وقت سابق اليوم أدلى ممثلا أنتيغوا وبربودا ومصر ببيانين باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين وحركة عدم الانحياز على التوالي. ووفدي يود أن يعلن تأييده لكلا البيانين.

ويود وفدي أيضا أن يشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/63/93 تحت عنوان ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. والتقرير يكرر موقف الجمعية العامة على مر السنين بما يفيد بأن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا إنما يؤذي الناس الأبرياء في كوبا.

في العام الماضي، وفي السنوات السابقة في الحقيقة، كانت زامبيا ضمن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صوتت لصالح قرار الجمعية العامة ٣/٦٢، الذي دعا إلى رفع الحصار.

لقد دأبت زامبيا على الإعراب عن قلقها حيال استمرار الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، لا لأنه عمل جائر تجاه شعب كوبا فحسب،

وإنما أيضا لأن آثاره الأحادية الجانب والعابرة للحدود تشكل انتهاكا للمبادئ الدولية للتجارة الحرة وحرية الملاحة التي ترفع الأمم المتحدة لواءها.

زامبيا ستصوت مرة أخرى لصالح مشروع القرار A/63/L.4 المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. وتصويتنا يرتكز على التزامنا الراسخ بتقوية الاحترام العالمي للقانون الدولي في ممارسة كل أشكال العلاقات فيما بين الدول ذات السيادة وعلى إيماننا بحرمة ميثاق الأمم المتحدة. كما نؤمن بأن الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا ينبغي أن تحسم عن طريق الحوار والتفاوض.

زامبيا تعيد تأكيد ندائها إلى المجتمع الدولي بأن يساند الدعوة إلى الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السيد غودارد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): موقف الولايات المتحدة من مشروع القرار (A/63/L.4) هذا معروف جيدا. فلكل دولة عضو في الأمم المتحدة حق سيادي بمزاولة تجارتها مع بلد آخر بالطريقة التي تناسبها، رهنا فقط بالواجبات المنبثقة عن المعاهدات التي تكون قد دخلت فيها بحرية.

المسألة مسألة ثنائية متعلقة بجهود الولايات المتحدة للتخفيف من آثار السياسات القمعية للحكومة الكوبية تجاه الشعب الكوبي بالذات، وإننا نعتقد أنه ليس من المناسب للجمعية العامة للأمم المتحدة أبدا أن تنظر في ذلك القرار. وكما ذكرنا في الماضي، اتخذت دول أخرى كثيرة أو مجموعات إقليمية لأسباب متنوعة وفي شتى الأوقات إجراءات لتقييد صادراتها إلى دول أخرى وارداتها من تلك الدول. ولا شك في أن الدول الأعضاء الممثلة هنا اليوم ستدافع بقوة عن حقها في أن تقرر سياستها التجارية الوطنية إذا أثيرت تساؤلات حولها.

إن كوبا تجزم بأن الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على الحكومة الكوبية تتسبب في ضرر خطير يلحق برفاه الشعب الكوبي. والحقيقة أننا برهنّا بما لا يدع مجالا للشك، منذ المرة الأولى التي بدأت فيها الجمعية العامة مناقشة مشروع القرار هذا في عام ١٩٩٢، على أن السياسة التجارية للولايات المتحدة تجاه كوبا مرسومة بعناية بما يكفل السماح للشعب الكوبي بالحصول على الأغذية والبضائع الإنسانية، ولكن مع الحد من قدرة حكومة كوبا القمعية على الاستفادة وعلى توطيد قوتها من خلال سيطرتها الاستبدادية على الاقتصاد الكوبي. إن سياستنا تسعى، في المقام الأول، إلى الإبقاء على الموارد بعيدة عن متناول القادة الكوبيين الذين يريدون استخدامها لتقوية نظامهم السياسي والاقتصادي القمعي.

والواقع أن الشعب الأمريكي يظل المصدر الأكبر الذي يزوّد الشعب الكوبي بالمعونة الإنسانية. ففي عام ٢٠٠٧ قدم الشعب الأمريكي ٢٤٠,٥ مليون دولار من باب المساعدة الإنسانية من القطاع الخاص. وقد اتخذت تلك المساعدة شكل طرود مملوءة بالأغذية والاحتياجات الأساسية الأخرى المقدمة كهدايا بما قيمته ١٧٩,٤ مليون دولار، إضافة إلى التبرعات الإنسانية غير الزراعية بقيمة ٢٠,٦ مليون دولار وتبرعات طبية بقيمة ٤٠,٥ مليون دولار.

وعلاوة على المساعدة الحكومية التي قدمتها الولايات المتحدة، فإنها زادت من التراخيص السارية المفعول الممنوحة للمنظمات غير الحكومية التي تقع مقارها في الولايات المتحدة لتقديم كميات أكبر من المساعدة الإنسانية،

بما في ذلك على شكل تبرعات نقدية، للمساعدة على تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الكوبي. وقد وافقنا حتى الآن على ١٠ ملايين دولار على شكل تبرعات نقدية من القطاع الخاص.

وفي عام ٢٠٠٨ اتخذت الولايات المتحدة موقفا يتصف بحساسية خاصة تجاه محنة الشعب الكوبي في ضوء الدمار الذي عصف بمنطقة الكاريبي. لقد تعرضت كوبا لدمار شديد من الإعصارين غوستاف وآيك منذ نهاية شهر آب/أغسطس. وتم تسليم قدر من المساعدة عن طريق منظمات الإغاثة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية، لكن الشعب الكوبي يحتاج إلى مساعدة أكبر، وأن الولايات المتحدة، في ظل تلك الظروف الاستثنائية، تقف على أهبة الاستعداد لتقديم تلك المساعدة.

في أربع مناسبات منفصلة عرضت حكومة الولايات المتحدة أن تقدم للشعب الكوبي ما قد يصل إلى ٥ ملايين دولار في شكل مساعدة إنسانية طارئة للناس الذين في أمس الحاجة. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أصدرت حكومة الولايات المتحدة إعلانا باعتبار المنطقة منطقة منكوبة نتيجة للضرر الذي سببه الإعصار غوستاف ورصدت ١٠٠ ٠٠٠ دولار كمبلغ أولي على شكل مساعدة غوثية نقدية للمنظمات الإنسانية العاملة في كوبا. لقد عرضت أيضا حكومة الولايات المتحدة تقديم فريق من المساعدة الإنسانية – وهو شيء نفعله عادة في حالات كهذه – للمساعدة في إجراء تقييم سريع للحالة الصحية ومرافق الصرف الصحي والماء والمأوى وإمدادات الغذاء للمساعدة في تنظيم جهد الإغاثة. وقد رفضت حكومة كوبا ذلك العرض.

وفي أعقاب الأضرار التي تسبب بها إعصار آيك، خصصت حكومة الولايات المتحدة مبلغا إضافيا قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لمنظمات الإغاثة غير الحكومية وكررنا عرضنا لتقديم فريق من المساعدة الإنسانية. ومرة أخرى رفضت الحكومة الكوبية عرضنا.

بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام، عندما أصبحت المعلومات عن الضرر الكبير الناجم عن الأعاصير معروفة، عرضت حكومة الولايات المتحدة صفقة تقدر بنحو ٥ ملايين دولار، وتضمن عرضنا مساعدة إنسانية غير مشروطة يستفيد منها ١٣٥ ٠٠٠ من ضحايا الإعصار الكوبيين وواصلنا تقديم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية. وللمرة الثالثة رفضت الحكومة الكوبية عرضنا.

بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، عرضت حكومة الولايات المتحدة من دون قيد أو شرط تقديم إمدادات من الإغاثة المباشرة إلى حكومة كوبا بقيمة ٥ ملايين دولار تقريبا. وتتألف هذه الإمدادات من مأوى طوارئ للأسر ومجموعة من اللوازم المنزلية التي يمكن أن تساعد ٤٨ ٠٠٠ نسمة من الكوبيين المتأثرين بالأعاصير. ولم تستجب الحكومة الكوبية لعرض المساعدة ذاك.

وكما هو معروف جيدا، تجيز قوانين الولايات المتحدة بيع الأدوية والإمدادات الطبية والمنتجات الزراعية إلى كوبا. وفي الواقع أن الولايات المتحدة هي الموّرد الرئيسي للمواد الغذائية لكوبا. في عام ٢٠٠٧ صدَّر المنتجون الأمريكيون إلى كوبا ما قيمته ٤٤٨ مليون دولار من المنتجات الزراعية. ومنذ أن ضرب الإعصار آيك في ٧ أيلول/سبتمبر ما برحت الولايات المتحدة تأذن ببيع مواد زراعية بلغت قيمتها ٣٩٦ مليون دولار. وبما أن الخشب مادة مهمة جدا للبناء فقد كانت مشمولة في فئة المبيعات الزراعية. وقد أذنت الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ قدره ٥٣ مليون دولار في شكل تبرعات إنسانية مقدمة من الكيانات الأمريكية إلى ضحايا الإعصار، بما في ذلك مواد

البناء لمساعدة ضحايا الإعصار من الناس في إصلاح منازلهم. وقد أذنا أيضا بإرسال هدايا مدمجة للتصدير بقيمة ١٢٤ مليون دولار في شكل حزم من الهدايا لكوبا.

وعلى الرغم من إظهار اهتمام الولايات المتحدة الواضح برفاه الشعب الكوبي، رفضت السلطات الكوبية ذلك، بما في ذلك رئيس مكتب رعاية بعثة المصالح الكوبية في واشنطن، خورخيه بولانيوس سواريه الذي لا يزال يدلي بتصريحات مريعة عن طبيعة جزاءات الولايات المتحدة. وهذه دلالة على عدم اهتمام نظام كاسترو برفاه شعبه، إذ أنه يرفض العروض المخلصة للمساعدة، وبدلا من ذلك يؤثر إطالة أمد معاناة شعبه كذريعة لاقتراح مشاريع قرارات كالذي سنصوت عليه اليوم.

وفي الختام، أود أن اذكّر الجمعية بأن السبب الحقيقي وراء الحالة السيئة التي يشهدها الاقتصاد الكوبي ووجود العديد جدا من الكوبيين الذين لا يزالون يعيشون في فقر هو استمرار نظام كوبا في حرمان شعبه من حقوقه الإنسانية والاقتصادية الأساسية. وفي الواقع أن مراقبا من أمريكا اللاتينية وصف كوبا بأنها بلد ”متخلف“ بسبب السياسات التي ينتهجها نظام كاسترو الذي حولها من أكثر الاقتصادات ازدهارا في المنطقة إلى واحدة من أفقرها. ومرة أخرى ندعو الدول الأعضاء، كما فعلنا باستمرار لدى مناقشة مشروع القرار هذا في سنوات سابقة، إلى رفض الحجج الزائفة التي تسوقها الحكومة الكوبية وأن تركز اهتمامها على إحداث انتقال في كوبا من شأنه أن يعيد لشعبها حقوقه الأساسية.

السيدة روبيليس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): بما أن تلك هي المرة الأولى التي أخاطب فيها الجمعية العامة في الدورة الحالية، أود يا سيدي أن أعرب عن عميق ارتياحي إذ أراكم تقودون مداولاتنا وتضربون مثالا على عزة شعبنا. ونعرف أن التزامكم بالسلم والعدالة سوف يوجّه عملنا. وكما هو الحال دائما، نعرب لكم عن كامل دعم نيكاراغوا لإنجاح جهودكم.

إن نيكاراغوا تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز وممثل أنتيغوا باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين.

مرة أخرى نجتمع هنا نتيجة حاجة حتمية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة وشعب كوبا الصنديدين والسخيين. وستعتمد الجمعية العامة مشروع قرارا يطالب بإنهاء ذلك الحصار الإجرامي والوحشي. وقد تجلى بوضوح أنه ما من أحد في العالم يؤيد ذلك الإجراء. ومن المحزن حقا أن نرى حكومة شعب بكرم وسخاء شعب الولايات المتحدة بتلك الدرجة من الخبث والجشع في سعيها إلى سحق الاستقلال وتقرير المصير والتضامن الدولي الذي تتميز به كوبا حكومة وشعبا تلك الروح التي لن تتنازل عنها كوبا.

يا لها من معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية وثقافية لحقت بالشعب الكوبي جراء تلك السياسات التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية! لا بد من إنهاء هذا الحصار وهذه المعاناة. ولا يمكن أن نسمح لبلد أن يستمر في تطويع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة على هواه. وكم مزيدا من مشاريع القرارات يتعين على الجمعية العامة اعتمادها لإنهاء هذا الحصار الإجرامي.

إن حالات كهذه تفضي بنا إلى التفكير في الحاجة الملحة إلى جعل قرارات الجمعية العامة ملزمة لنعزز ونعمق حقا من الديمقراطية وقيمها وندافع عنها في بيتنا الكبير هذا، بيت أسرة الأمم المتحدة. وما من حجة تسوقها الولايات المتحدة يمكن أن تبرر هذا العدوان وهذا الانتهاك للقانون الدولي وقواعد التعايش بين الدول وحرية التجارة والملاحة

وميثاق الأمم المتحدة نفسه الذي ندعي جميعا بأننا ندافع عنه ونحترمه.

إن نيكاراغوا تدين بأقوى العبارات هذه السياسات التي تتمثل في الضغط والابتزاز. ومنذ وقت طويل جدا وقعت نيكاراغوا ضحية نفس السياسة المتمثلة في الحصار والابتزاز، بما في ذلك العدوان العسكري الخارجي من جانب حكومة الولايات المتحدة إبان تلك الحقبة. ومرة أخرى نعرب عن تضامننا غير المشروط مع حكومة وشعب كوبا ونطالب بالإنهاء الفوري لهذا الحصار الإجرامي. ونكرر أن المنازعات بين الدول لا بد من تناولها عن طريق الحوار والتفاوض ومن دون أي شروط مسبقة وعلى قدم المساواة بين الأطراف المعنية.

وعلى الرغم من هذا الحصار والقيود التي يفرضها، فما من شعب في أوقات الشدة أو المأساة إلا تلقى المساعدة الغوثية والدعم والمساعدة الإنسانيين من جميع هؤلاء الأطباء والمدرّسين والفنيين الكوبيين الذين يعيشون بين شعبنا ويتقاسمون آمالنا وأحلامنا في عالم أكثر إنسانية. إننا ننتظر اللحظة التي تتغلب فيها الفطنة والإدراك السليم، عندما نشهد تغييرا حقيقيا يتصدى لتلك السياسات البالية التي لا تسهم في تحقيق السلام والتنمية أو تعزيز العلاقات الطيبة بين الشعوب.

وفي الأشهر الأخيرة، واصلت وسائط الإعلام الأمريكية الإعلان عن فرصة تاريخية في مجتمع ذلك البلد، مشيرة إلى التغيير. ونأمل أن التغيير، الذي قيل عنه الكثير، سيكون إيجابيا، يماثل التغيير الذي يحدث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونأمل أن تدعم تلك التغييرات التنمية واحترام القرارات السيادية لشعوبنا، وأن يُرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، مرة واحدة وإلى الأبد.

ونود أن نعرب عن شعورنا واحترامنا وإعجابنا بالأبطال الوطنيين الكوبيين الخمسة الذين يقضون عقوبة السجن عشر سنوات في سجون ذات تدابير أمنية مشددة في الولايات المتحدة. ونطالب بالإفراج الفوري عن هؤلاء الأبطال الخمسة، الذين ضحّوا بأنفسهم في الدفاع عن وطنهم ومكافحة الإرهاب الذي يُمارس ضد الشعب الكوبي.

في الختام، نود أن نعترف بأن القائد فيديل من أفضل المحاربين من أجل السلام والتضامن في عصرنا هذا. إن شمعة الأمل التي أوقدتها الثورة الكوبية لن تنطفئ أبدا جراء بهذا الحصار المشين.

السيد غونزالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين البيانات التي أدلي بها باسم الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة، وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

يصادف عام ٢٠٠٨ السنة السابعة عشرة على التوالي التي تنظر فيها الأمم المتحدة في مشروع قرار بشأن هذا الموضوع (A/63/L.4). وقبل ١٧ سنة خلت، كان يبدو مشروع القرار هذا مجرد تذييل مناسب في فصل مزعج من تاريخ العالم. لقد سقط جدار برلين قبل ذلك بسنتين، وتفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأزيل ما يسمى الستار الحديدي. ومنطق الحرب الباردة لتقسيم العالم إلى مناطق متنافسة وفصل العدو الأيديولوجي عن الصديق بعمليات فرض الحصار وتشييد الأسوار وضروب الحصار الأخرى، قد أفسح الطريق أمام إدراك أن كل دولة ترتبط مع الآخرين بشكل وثيق، وأن هناك التزاما بربط مجتمعاتنا وأسواقنا معا من خلال العولمة والتجارة والتنسيق الأكثر إحكاما. وازدهر التعاون والاندماج على الصعيد الإقليمي وتسارعت خطاه في الاتحاد الأوروبي، والاتحاد

الأفريقي، واتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية، على سبيل المثال لا الحصر.

واليوم، بعد مرور ١٧ عاما، تتماسك العولمة – سواء للأحسن أو للأسوأ، ويعترف العالم بالترابط الأساسي فيما بين أسواقنا واقتصاداتنا ومصالحنا التجارية، بل وفيما بين شعوبنا. إننا نشكّل قرية عالمية واحدة، لها مهمة واحدة تتمثل في القضاء على الحواجز المصطنعة القائمة بين البلدان.

ولذلك، فإن التطورات التي جرت على مدى الـ ١٧ سنة الماضية تثير سؤالا لا يمكن تجنبه: لماذا تظل كوبا عرضة لحصار مفروض عليها منذ الحرب الباردة، في الوقت الذي انتهت الحرب الباردة ذاتها؟ قلما طُبقت تدابير ممجوجة وغير منطقية وغير قانونية بمثل هذا الشكل العقابي وكل هذه المدة الطويلة على شعب لا يستحق هذا العقاب بالمرة.

وتود سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تغتنم هذه الفرصة لكي تعرب عن بالغ امتنانها العميق والحار لشعب كوبا، التي تخرّج ما يزيد على ٢٠٠ طالب جامعي من سانت فنسنت وجزر غرينادين من جامعاتها، وتستضيف حاليا ١٥٠ آخرين، هذا الشعب الذي أجرى أطباؤه عمليات جراحية لما يزيد على ٣ ٠٠٠ من المرضى الذين يحتاجون إلى خدمات أخصائيين في طب العيون. وبكل ما تعنيه الكلمة، لقد أعادوا البصر إلى الأعمى. ونود أن نشكر كوبا على ما وفرته من أطباء، يقدمون الرعاية الطبية والخبرة في المناطق الريفية من بلدنا، ومن مهندسين ومعماريين وعمال، يساعدوننا الآن على بناء مستشفى ومطار دولي.

وفي الوقت الذي تنظر الدول والمؤسسات الأكثر ثراء إلى كفاحنا من أجل تحقيق التنمية شزرا ولا تقدم سوى الوصفات المشبوهة والتفاهات والأفكار النمطية الركيكة، يُشمّر الشعب الكوبي عن سواعده وبقدم نفسه طوعا بطريقة مست قلوب وأرواح شعب سانت فنسنت وجزر غرينادين.

للولايات المتحدة الأمريكية الحق السيادي في اختيار مع من تتاجر، ولا تفترض سانت فنسنت وجزر غرينادين أنها تنصح أي دولة بشأن ما تتخذه من ترتيبات تجارية ثنائية. ومع ذلك، فإن تطبيق القانون المحلي خارج الحدود الإقليمية يعد انتهاكا لميثاقنا، ومخالفة للأسس التي تقوم عليها أفكارنا العصرية للتجارة العالمية والعلاقات الدولية. إنها تنتهك حق تقرير المصير وحق المساواة في السيادة. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية – وجميعها أصدقاء أقوياء للولايات المتحدة – من هذا الحصار لأنه يؤثر في الإمكانات الكبيرة لكوبا، بوصفها أكبر الجزر الكاريبية وأكثرها سكانا، للعمل كمحرك لاقتصاد المنطقة، ويثير توترات لا داعي لها في مياهنا السلمية.

ولا يمكن أن يتوقف مصير اقتصاد كوبا ومنطقة البحر الكاريبي الأوسع على أهواء مجموعات الضغط المحلية، مهما كان تأثيرها في هذا الصدد. ولا يمكن أن تتغلب الاعتبارات المحلية على الحقوق الثابتة لما يزيد على ١١ مليون كوبي، أو توجد استثناءات من المبادئ الأساسية للمجتمع الدولي ونظم أسواقنا.

ولم تعد الخلافات الأيديولوجية المعينة التي أدت إلى فرض هذا الحصار سارية الآن. واليوم، تشتري أوروبا الغربية النفط الذي يُضخ من روسيا ويُشحن من إيران. والولايات المتحدة من أكبر الشركاء التجاريين للصين، وعواصم البلدان الرأسمالية التي تتبع الحرية الاقتصادية غير المنقوصة المتمثلة في مبدأ ”دعه يعمل“ تتبنى الآن التأميم أو غيره من التدخلات الشديدة للدولة في أسواقها الحرة. لقد أضحت الخطوط القديمة أكثر ضبابية حتى أصبحت عديمة الأهمية. وأصبح الحصار، كأداة أيديولوجية، من بقايا عصر مضى.

إن هذا الحصار لم يعرقل تقدم الثقافة الكوبية، وقوتها التي لا يمكن إنكارها أثرت شواطئ جنوب فلوريدا والعالم. ولم يكبح هذا الحصار المهارات الرياضية الكوبية التي لا مثيل لها أبهرت العالم في عدد لا يحصى من المنتديات التنافسية. ولم يحبط هذا الحصار موقف كوبا في سوق الأفكار، حيث تتنافس، على نفس الدرجة من الإقناع، مع الآخرين. ولم يؤثر هذا الحصار على السخاء الكوبي، المادي والروحي، الذي يمكن أن تشهد عليه بإسهاب الشعوب المكافحة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولم يتسبب الحصار إلا في حدوث معاناة لا داعي لها لشعب نبيل يعتز بنفسه ولم ينحن ولا ولم ينكسر جراء عمل لا يمكن الدفاع عنه.

وفي الواقع، هناك شواهد مزعجة تُروى عن أن المتطرفين الأيديولوجيين والإرهابيين الذين تقذف بهم الأمواج يسعون إلى استغلال وجود هذا الحصار ومواءمته مع مخططاتهم الشريرة. وكوبا، ضحية للإرهاب الحديث الذي يرجع إلى وقت بعيد حين تم تفجير طائرة الخطوط الكوبية في عام ١٩٧٦، والولايات المتحدة، التي هوجمت بقسوة وبشكل مأساوي منذ فترة ليست بعيدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لديهما قضية مشتركة في مكافحة الإرهاب، ولدى كل منهما مواطنون أبطال يقومون بمهام الحراسة داخل الوطن وخارجه، لحماية بلديهما ضد هذه الوحشية. وفي عالم يتحد في الحرب ضد الإرهاب، لا يستطيع هذا الحصار أن يقف متوهج يجذب إليه فراشات البربرية.

وقد قال خوسيه مارتي، بطل الاستقلال الكوبي، ذات مرة:

”مثل الحجارة تتدحرج إلى أسفل التلال،
تبلغ الأفكار النزيهة أهدافها، بالرغم من كل العقبات والحواجز. ربما يمكن التعجيل بسقوطها من أعلى أو عرقلتها، ولكن من المستحيل وقفها“.

إن ضرورة إنهاء هذا الحصار فكرة عادلة حان وقتها. لقد أعاقتها ١٧ سنة من العراقيل حتى الآن، ولكن مسارها المفضي حتما إلى تحقيق الرخاء، لا يمكن إنكاره. يجب أن نكف عن العبث في الأركان المتربة وعن التبادل التاريخي للاتهامات. بدلا من ذلك، علينا جميعا أن نتفق على أنه قد آن أوان التغيير، والمضي قدما بتجربتنا المعولمة والمتعددة الأطراف والثقافات والأقطاب، لكي ننظر إلى المستقبل بكل أمل، ونُصحح هذه الصورة التاريخية المزيفة.

السيد عيدي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): خلال الأعوام الـ ١٦ المتعاقبة الأخيرة، دأبت هذه الجمعية على الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وللأسف أن جميع الدعوات التي وجهتها هذه الهيئة ذهبت أدراج الرياح. واليوم، وللمرة السابعة عشرة، يشارك وفد تترانيا الآخرين تجديد الدعوة إلى الرفع العاجل للحصار المفروض على كوبا.

إننا نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/63/93 والمعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. واستجابات الدول الأعضاء، على النحو المبرز في تقرير الأمين العام، تظهر بجلاء أن المجتمع الدولي لا يؤيد الحصار وهو متعاطف مع محنة شعب كوبا.

ويشعر وفدي بقلق بالغ من التأثير السلبي للحصار على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية البشرية في كوبا. ويؤثر الحصار تأثيرا حادا على أكثر الفئات

الاجتماعية – الاقتصادية المعرضة للخطر من سكان كوبا، على النحو الذي شوهد خلال الإعصارين الأخيرين غوستاف وآيك، عندما لم ينظر في تقديم أي دعم إنساني لكوبا. ونشعر بالقلق أيضا لأن الحصار يؤثر تأثيرا حادا على تنفيذ مشاريع وبرامج الأمم المتحدة في كوبا. ومن المفارقة أن ذلك يحصل فيما يحاول المجتمع الدولي بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ولذلك ينبغي أن ينظر إلى ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا ليس إزاء خلفية السياسة والسلطة فحسب، بل على أسس أخلاقية وإنسانية. ونحن على اقتناع بأن رفع الحصار لن يساعد على تخفيف الظروف الاجتماعية – الاقتصادية لشعب كوبا ومعاناته فحسب، بل سيعزز الحوار والتفاهم وحسن الجوار فيما بين الدول، ومن ثم التنمية والسلام والأمن.

ولا يمكن لهذه الجمعية أن تتحمل أن تبقى غير مبالية بمعاناة شعب كوبا. وأظهر تاريخنا المشترك وتجربتنا الجماعية أن العزلة والحصار والنهج الانفرادي، مقارنة بالتعاون والحوار، لم تكن أمورا فعالة. ولذلك نرى أن هناك حاجة إلى تشجيع الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا. كما يلزم أن نستكشف نهجا أخرى تتجاوز اتخاذ القرارات، بغية اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية برفع الحصار المفروض على حكومة كوبا وشعبها.

وفي الختام، يؤكد وفدي مجددا على تعاطفه مع شعب كوبا وحكومتها، وبالتضامن مع الدول الأعضاء الأخرى، يشارك الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيليبي بيريز روكي، وزير خارجية جمهورية كوبا، ليتولى عرض مشروع القرار A/63/L.4.

السيد بيريز روكي (كوبا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس – العزيز الأب ميغيل ديسكوتو– أود مرة أخرى أن أرحب بانتخابكم ووجودكم في هذه المناقشة. وأنتم تجسدون هنا اليوم صوت الناس وصوت المقهورين. ويمكنكم أن تتكلوا على كوبا، أيها الأب.

وكما هو الحال في كل سنة منذ عام ١٩٩٢، نمثل أمام الجمعية العامة لندعو إلى رفع الحصار غير القانوني والظالم الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا لفترة الأعوام الـ ٥٠ الماضية تقريبا. وقضى سبعة من كل ثمانية من مواطني كوبا حياتهم بأكملها في ظل تلك السياسة غير العقلانية والعديمة الفائدة التي تحاول، بدون أي نجاح، تركيع شعبنا. والحصار أقدم من السيد باراك أوباما وجميع أبناء جيلي.

وعملية التصويت التي ستجري في ظرف بعض دقائق ستحصل في ظل ظروف خاصة للغاية، بعد المرور المدمر لعاصفتين عبر كوبا، بينما لم يتبق سوى فترة ستة أيام على إجراء الانتخابات في الولايات المتحدة وإزاء خلفية وقوع أزمة اقتصادية دولية عميقة، لن ينجو منها أي بلد من بلداننا.

إن تضرر ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ منزل وآلاف المدارس والمؤسسات الصحية، وتدمير ثلث الأرض المزروعة والتدمير الحاد للبنية التحتية للكهرباء والاتصالات، ضمن أمور أخرى، ناجم من ظواهر طبيعية لم تشهد من قبل إطلاقا وهي دليل على آثار تغير المناخ على البلدان في منطقة البحر الكاريبي.

ووقعت أدنى خسارة في الأرواح البشرية بسبب الجهود الهائلة التي بذلتها في وقت سابق السلطات والشعب، مما مكن من إجلاء ٣,٢ ملايين شخص وحمايتهم في مواقع آمنة. وفي نهاية المطاف، حصل ذلك في كوبا، وليس في نيوأورليتر عندما ضربتها العاصفة كاترينا. وبالرغم من الضرر الفادح والدمار الناجم من العواصف، لم يفتقر أي مريض إلى المساعدة الطبية. وجميع الأطفال الكوبيين و٣٠ ٠٠٠ من الشباب من ١٢٥ بلدا الذين لديهم منح للدراسة في جامعاتنا في هذه اللحظة ذاتها يلتحقون بفصولهم الدراسة. و لم يتم تجاهل أي واحد منهم ولن يتم تجاهله.

وباسم حكومة كوبا وشعبها، أود أن أعرب عن شكري العميق لجميع الذين أبدوا، بشكل أو بآخر، تضامنهم مع كوبا ودعمهم لها في ذلك المنعطف الدرامي. وحتى الآن، تلقينا مساعدة من ٦٤ بلدا.

وخلافا للتضامن الواسع الذي تلقيناه والتأكيد الذي قدمه هنا صباح هذا اليوم ممثل حكومة الولايات المتحدة، والذي سأرد عليه في الوقت المناسب، فإن تلك الحكومة ردت بسخريتها المعتادة ونفاقها. فقد رفضت الاستجابة إلى طلبنا للسماح لنا بشراء الأغذية والمواد الأساسية لإعادة الإعمار بائتمانات خاصة من الشركات الأمريكية – ولو حتى لمدة ستة أشهر. ومن ناحية أخرى، حاولت تنظيم حملة دعائية رخيصة حاولت فيها اتهام حكومتنا بعدم الاهتمام بشعبها.

أما بالنسبة إلى كوبا، فقد عملت وفقا لمواقفها المبدئية التقليدية. فنحن لا نستطيع قبول ما تسمى المساعدة ممن شددوا الحصار والجزاءات والعداء ضد شعبنا. و لم تطلب كوبا أي منح من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. لقد طلبنا ببساطة أن يُسمح لنا بالقيام بعمليات شراء.

ومرة أخرى تكذب إدارة بوش على المجتمع الدولي. فهي تكذب حين تعلن أنها منحت رخصا بقيمة ٢٥٠ مليون دولار لمبيعات زراعية لبلدنا بعد الأعاصير. فالمبيعات الغذائية قائمة منذ عام ٢٠٠١ وهي ليست – حسب محاولة التفسير التي قُدمت للتو – نتيجة قرار اتُخذ بعد الأعاصير المدمرة لمساعدة كوبا. فالمبيعات الغذائية قائمة منذ عام ٢٠٠١. والحصول على تلك المنتجات ليس ممكنا إلا بموجب إجراءات إشراف صارمة وبعد عملية معقدة وبيروقراطية لمنح الرخص من عدة مؤسسات تابعة لحكومة الولايات المتحدة، وعلى أساس كل حالة على حدة. وزيادة على ذلك، يتعين على كوبا أن تدفع نقدا وسلفا. والحقيقة هي أن حكومة الولايات المتحدة تضع باستمرار المزيد من العوائق بهدف الحد من عمليات الشراء تلك.

وإذا كانت حكومة الولايات المتحدة قلقة حقا بشأن رفاه الشعب الكوبي، فإن العمل الوحيد الأخلاقي هو رفع الحظر المفروض على بلدي والذي يشكل انتهاكا لأبسط أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ولإعطاء فكرة عن مدى تأثير سياسة الحصار على الشعب الكوبي، على الصعيد الاقتصادي فحسب، يكفي القول بأنها في سنة واحدة تعادل تقريبا مجمل الخسائر المقدرة لإعصاري غوستاف وآيك.

إن الأعاصير ظواهر طبيعية تفاقمها التغيرات في المناخ والاحترار العالمي. ومن غير الممكن للأسف تفاديها. والحصار هو سياسة إبادة جماعية غير قانونية. وبعكس الأعاصير، تستطيع السلطات الأمريكية أن تضع حدا لتلك السياسة وأن تنقذ الشعب الكوبي من معاناته الطويلة.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا هو العائق الرئيسي لإنعاش الشعب الكوبي بعد الأعاصير ولتنميتنا

الاقتصادية والاجتماعية. وتكشف التقديرات الأكثر تحفظا أن الخسائر المتراكمة المباشرة التي سببها الحصار تتجاوز ٩٣ بليون دولار، أي ما يعادل تقريبا ضعف ناتجنا المحلي الإجمالي. ويعادل ذلك ما لا يقل عن ٢٢٤,٦ بليون دولار بالقيمة الحالية للدولار. ومن غير الصعب تخيل ما كان باستطاعة كوبا أن تحققه طوال هذه السنوات الخمسين تقريبا لو لم تكن تتعرض، لتلك الحرب الاقتصادية الوحشية على صعيد عالمي.

وفي ازدراء صريح للإرادة المعلنة للمجتمع الدولي و ١٦ قرارا متتاليا للجمعية العامة، اعتمدت حكومة الولايات المتحدة خلال هذه السنة الماضية جزاءات اقتصادية جديدة وأشد ضراوة على كوبا. فقد كثفت من اضطهادها ا لأنشطة الشركات الكوبية وشركات بلدان أخرى ودخلت في ملاحقة مستعرة لعملياتنا المالية الدولية، بما في ذلك أثناء محاولتنا دفع مستحقاتنا إلى هيئات الأمم المتحدة. وقد وصلت ضغينتها إلى حد تعطيل مواقع الإنترنت التي لها وصلات مع بلدنا.

ومن ناحية أخرى، زادت واشنطن من دعمها المالي والمادي، بمستويات غير مسبوقة لأنشطة تستهدف الإطاحة بالنظام الدستوري الكوبي. وقد أقرت لهذا الغرض على مبلغ ٤٦ مليون دولار إضافي من أجل الأعمال التخريبية الداخلية في كوبا، ومبلغ آخر بقيمة ٣٩ مليون دولار للحفاظ على إرسال محطات إذاعة وتلفزيون غير شرعية ومناهضة لبلدنا. وتزيد تلك المبالغ وحدها ثمانية أضعاف عما تسمى الهبة المقدمة إلى الشعب الكوبي بعد الأعاصير. ويعترف بوضوح تقرير نُشر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ صادر عن مكتب مساءلة الحكومة التابع للحكومة الأمريكية بأنه من ضمن ٢٠ برنامجا للجزاءات المطبقة على بلدان مختلفة، يشكل الحصار المفروض على كوبا مجموعة من الجزاءات الاقتصادية التي هي الأشد من بين أية عقوبات فرضتها الولايات المتحدة على الإطلاق.

إن التقرير الواسع النطاق والموثق للأمين العام (A/63/93)، والذي ساهم فيه ١١٨ بلدا و ٢٢ هيئة ووكالة دولية، يوفر علي الإصرار هنا على إيراد أمثلة تدل على أنه ليس هناك من أوجه الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية الكوبية التي لم تتضرر بسبب الحصار الأمريكي، بدءا باستحالة الحصول على المواد الاستهلاكية والمعدات اللازمة لجراحة أمراض القلب للأطفال، أو للتصوير الطبقي الضروري لعلم الأورام الحديث، ووصولا إلى المضايقات عن طريق الغرامات والحبس للمواطنين الأمريكيين الذين يسافرون إلى كوبا وحتى لوكالات السفر التي تروج لتلك الرحلات. على حكومة الولايات المتحدة تقديم تفسير للجمعية حول سبب اعتبارها للأطفال الكوبيين الذين يعانون من أمراض القلب أعداء لها. كل سنة يكذب ممثلو حكومة الولايات المتحدة على الجمعية عندما يكررون بأن ذلك الحصار غير موجود، وبأن إجراءاتهم ليست هي السبب الرئيسي لحالات النقص والمعاناة التي يتكبدها الشعب الكوبي على مدى تلك السنوات.

إن الحصار ليس مسألة ثنائية محصورة بين كوبا والولايات المتحدة. فالتطبيق خارج النطاق القومي للقوانين الأمريكية واضطهاد المصالح ا لشرعية للشركات والمواطنين من البلدان الثالثة – وهي بلدان ممثلة هنا في هذه الجمعية – هو موضوع يقلق جميع الدول المجتمعة هنا.

كما أن الحصار هو انتهاك صارخ لحقوق الشعب الأمريكي. فهو يقضي على حريته في السفر المنصوص على قدسيتها في دستور الولايات المتحدة ذاته. وقامت وزارة الخزانة في السنوات الأخيرة، بتشديد سياستها الصارمة لرفض منح التراخيص للتبادل بين الشعبين الأمريكي والكوبي

في المجالات الدينية والمهنية والثقافية والطلابية. علاوة على ذلك، يعرقل الحصار العلاقات العادية بين الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة وأقاربهم في كوبا.

وسوف يُنتخب قريبا رئيس جديد للولايات المتحدة. وينبغي له أن يقرر ما إذا كان سيقر بفشل سياسة الحصار التي تتسبب على نحو مطرد في زيادة عزلة بلده والإساءة لسمعته، أو أنه سيواصل بعناد وقسوة محاولة إنهاك الشعب الكوبي من خلال الجوع والمرض.

ومن على هذا المنبر، أكرر أن الولايات المتحدة لن تستطيع أبدا سحق الشعب الكوبي. فلا الحصار ولا الأعاصير ستقدر على تثبيط عزمنا. وما من قوة بشرية أو طبيعية سيكون بمقدورها إخضاع الكوبيين. فعلى سبيل المثال، هناك أولئك الأبطال الكوبيون الخمسة، المكافحون للإرهاب، الذين قضوا حتى الآن عشر سنوات من الحبس الجائر والقاسي في غياهب السجون الأمريكية والذين هم رمز لإصرار شعبنا على الدفاع بكرامة عن حريته واستقلاله.

وأنا ممتن للمتكلمين السابقين على ما أعربوا عنه من تضامن مع الشعب الكوبي وما قدموه من تشجيع له. وأشكرهم على دفاعهم عن حق الكوبيين، الذي هو الآن أيضا حق كل شعب من الشعوب الممثلة هنا، وعلى دعمهم للميثاق والقانون الدولي.

وأرفض جملة وتفصيلا الملاحظات التي أدلى بها هنا ممثل حكومة الولايات المتحدة. وأقول له إن ممثلي حكومة الولايات المتحدة في هذه القاعة ينبغي أن يخجلوا من أنفسهم. فهم وحيدون ويعانون أشد حالات العزلة وأعمقها. إن العالم يدعم جزيرتنا الصغيرة والصامدة. وأود أن أوضح أننا لا نعادي أمريكا، بل نناهض الإمبريالية. ونحن لا ندعو إلى معاداة الشعب الأمريكي ولا نريد الانتقام. فنحن نعتبر الشعب الأمريكي أيضا ضحية، مثلنا، للسياسة غير القانونية والخرقاء لحكومته. والمطلوب هو شيء آخر غير القوة والقوة العسكرية. وكان من المفروض أن يكونوا قد فهموا ذلك الأمر الآن. فهناك حاجة إلى سلطة أخلاقية.

وصحيح أن الولايات المتحدة قوية، لكن الحق معنا. فليس لديها أي حجج. في كل عام تكرر المجموعة ذاتها من الأفكار المشتتة والتي لا صلة لها بالموضوع، ولكننا نقدم جميع الحجج السليمة، والواردة في الوثائق التي تم تعميمها اليوم وفي كلماتنا. ووزيرة خارجيتها لم تحضر هذه الجمعية، ليس من باب العجرفة بل لأنه ليس لديها ما تقوله. كما أن الخوف والعار هما من أسباب ذلك القرار. إن الولايات المتحدة تهدد، بينما نحن لا نهدد إطلاقا. نحن نطلب الدعم من هذه الجمعية، باحترام وكرامة. وهي تكذب بينما نقول نحن الحقيقة. وهي تعاقب أطفالنا وشيوخنا ومرضانا، بينما نحن لا نلوم شعبها، فهو أيضا ضحية. لقد عرضنا أطباءنا وما لديهم من خبرة لإنقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة الناس إبان إعصار كاترينا وهي لم تسمح لنا بإرسالهم. وستُسأل عن ذلك القرار في يوم من الأيام.

وسيغادر رئيسها منصبه بعد بضعة أيام. لقد شدد الحصار على كوبا بشكل لا يمكن تصوره. وقد شدد الحرب الاقتصادية علينا بصورة شاذة. وهددنا بتغيير النظام، ولكنه سيغادر منصبه دون أن يحقق ذلك. وهو عاشر رئيس يغادر منصبه وهو يكرر ذات السياسة غير القانونية والفاشلة. وصحيح أنه ينبغي للولايات المتحدة وسياستها أن تتغير. وصحيح أننا ”بحاجة إلى التغيير“. وصحيح أيضا أننا بحاجة إلى تغيير العالم الذي نعيش فيه، والمتسم بالمطالب والابتزاز، وينبغي أن نبني عالما تُحترم فيه حقوق جميع الشعوب. وأؤكد أنه ”لا يمكنكم أن تخادعوا الناس كافة في جميع الأوقات“، كما قال العظيم أبراهام لنكولن، الذي يكن له شعبنا أيضا كل الاحترام والتقدير.

ولقد قالت الولايات المتحدة إن سياستها معروفة جيدا، وذلك صحيح. وقالت إنها تدافع عن الحق في التجارة بين البلدان التي ترغب في ذلك. فسياستها معروفة جيدا، ولكن الأمر غير المفهوم هو لماذا تبقي على تلك السياسة بينما يرفضها العالم وشعبها ذاته. ويمكنها أن تقرر عدم إقامة علاقات تجارية مع بلد من البلدان، ولكن ليس لديها الحق في اضطهاد رجال أعمالها لأنهم يريدون التعامل تجاريا مع كوبا أو الاستثمار فيها، ناهيك عن اضطهاد رجال الأعمال من بلدان أخرى، بموجب قانون هلمز - بيترون وغيره من القوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

وتطالب الولايات المتحدة هذه الجمعية بعدم النظر في مشروع القرار (A/63/L.4) الذي قدمته كوبا. ونحن نصر أمام الجمعية العامة على أهمية وضرورة النظر في مشروع القرار هذا واعتماده، لأن الأمر هنا لا يعرض للخطر حق كوبا وحدها، بل حق الجميع.

لقد تحدثت الولايات المتحدة عن عدة ملايين. وكررت العديد من الأرقام — وهي ملايين زعمت أنها قدمتها. صحيح أنها قدمت لنا ٥ ملايين دولار أربع مرات ونحن رفضناها، لأن كرامتنا لا يمكن أن تُشترى بمبلغ ٥ ملايين دولار، أو ٥٠٠ مليون دولار، أو ٥ بلايين دولار، أو حتى ٥٠٠ بليون دولار. ذلك ما قلناه، إن كان هذا ما كانت تقصده. وقالت إن عبارات السفير خورخي بولانوس، رئيس قسم المصالح الكوبية في واشنطن، غير مقبولة. وهنا أقول مرة أخرى، حرفيا، إن الحصار هو سياسة غير قانونية للإبادة الجماعية، وينبغي رفعه فورا، احتراما للنداء الذي أيدته هذه الجمعية ١٦ مرة.

أخيرا، أود أن أنقل إليكم المشاعر التي تنتاب حاليا شعبنا وجزيرتنا. إن شعبنا يتابع عن كثب هذه المناقشة. وعندما وُلد ابني عام ١٩٩٥، كانت هذه الجمعية قد صوتت بالفعل معارضة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. والآن يبلغ ابني من العمر ١٣ سنة. وعندما وُلدت ابنتي عام ٢٠٠٠ ، كانت هذه الجمعية قد صوتت بالفعل معارضة للحصار ثماني مرات. والآن تبلغ ابنتي من العمر ثمانية أعوام. إلى متى سيتعين على الأطفال والشبان الكوبيين انتظار تحقيق العدالة؟ إلى متى سيتعين على الشعب الكوبي، الذي حظي بالتأييد الجماعي لهذه الجمعية، أن ينتظر الاعتراف بحقوقه وتحقيق العدالة؟ إلى متى سيتعين على الشبان من أمريكا الشمالية المجازفة بالتعرض لغرامات أو السجن لأنهم يريدون الذهاب إلى كوبا، لزيارة جامعاتنا ولقاء طلابنا؟ إلى متى سيظل ينظر إلى سعي مواطن من بلد ثالث، أحد البلدان الممثلة هنا اليوم، إلى إبرام صفقة تجارية أو الاستثمار في كوبا، جريمة؟ إلى متى ستستمر محاولة الإخضاع من خلال الجوع والمرض، لأطفال مثل أطفالي، الذين يعيشون في كوبا ويحلمون ويؤمنون بإمكان وجود عالم أفضل، عالم تُحترم فيه كرامة، واستقلال كل الشعوب وحقها في تقرير مصيرها.

لقد طلب ممثل الولايات المتحدة من هذه الجمعية عدم تأييد مشروع القرار. ونحن ندعو بكل احترام كل الأعضاء إلى تأييد كوبا، تأييد حقوقنا، وتأييد مشروع قرارنا. وبالنيابة عن الشعب الكوبي، الذي برهن ألف مرة على طبيعته البطولية، الذي، رغم المحنة، لم ولن يُهزم، والذي لم يفرض حظر على آماله وسعادته أو تمحى، أدعو مرة أخرى إلى تضامن هذه الجمعية. بالنيابة عن الشعب الكوبي الذي يضع ثقته في القرار الذي يتعين على الأعضاء اتخاذه في غضون لحظات قليلة، أطلب من الأعضاء أن يصوتوا لصالح مشروع القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا لآخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الآن الجمعية العامة في مشروع القرار A/63/L.4. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغا، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فترويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كيريباس، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

المعارضون:

إسرائيل، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة

اعتمد مشروع القرار *A/63/L.4* بأغلبية ١٨٥ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٦٣/٧).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت على القرار الذي اتخذ للتو، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها تعليلا للتصويت تحدد مدتها بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن البلدين المرشحين كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والبلدين المحتمل ترشيحهما ألبانيا والجبل الأسود، وأيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، تؤيد تعليل التصويت هذا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيليس الفارادو (بوليفيا).

يعتقد الاتحاد الأوروبي أن السياسة التجارية للولايات المتحدة تجاه كوبا هي أساسا قضية ثنائية. ورغم ذلك، أعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بوضوح عن معارضتها لتمديد الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة المنصوص عليه في قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦ خارج نطاق الولاية الإقليمية.

ولا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقبل لتدابير أحادية تفرضها الولايات المتحدة على بلدان معينة أن تقيد العلاقات التجارية والاقتصادية للاتحاد مع بلدان ثالثة، وفي هذه الحالة، كوبا. ولذلك، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لائحة تنظيمية وإجراءات مشتركة لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار التي تترتب على قانون هيلمز – بيرتون خارج الحدود الإقليمية وتحظر الامتثال لهذا القانون.

علاوة على ذلك، في ١٨ أيار / مايو ١٩٩٨، تم الاتفاق في مؤتمر القمة المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في لندن على مجموعة إجراءات تشمل إعفاءات من أحكام الفرعين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون، والتزام إدارة الولايات المتحدة بمقاومة أي تشريعات في المستقبل من ذلك النوع تتجاوز الحدود الإقليمية، ومجموعة من القواعد السلوكية تتعلق بحماية الاستثمارات. ويواصل الاتحاد الأوروبي حث الولايات المتحدة على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب اتفاق ١٨ أيار / مايو ١٩٩٨.

إن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه كوبا واضحة، وحددت في موقف مشترك اتخذ في عام ١٩٩٦. وهدف الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع كوبا هو تشجيع إحداث عملية انتقال سلمية، يقودها الشعب الكوبي، إلى الديمقراطية التعددية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والانتعاش الاقتصادي المستدام وتحسين مستويات معيشة الشعب الكوبي.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن الاتحاد الأوروبي إذ أكد من جديد صحة الموقف المشترك المتخذ في عام ١٩٩٦، قرر في حزيران/يونيه الماضي إلغاء التدابير التقييدية المفروضة على كوبا واقترح على سلطات هافانا إجراء حوار بدون شروط مسبقة، على أساس المعاملة بالمثل وعدم التمييز. وقبلت الحكومة الكوبية العرض، وعقد في باريس اجتماع للحوار السياسي على المستوى الوزاري في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وتناول الحوار جميع المسائل المتعلقة بالمصالح المشتركة، بما في ذلك حقوق الإنسان، وهو مجال يتوقع الأوروبيون أن تتخذ السلطات في

هافانا إجراءات عملية بشأنه. وفضلا عن ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي حواره مع المجتمع المدني والمعارضة الديمقراطية.

وفي الأشهر الأخيرة، شهدت حالة حقوق الإنسان في كوبا بعض التطورات الايجابية كتوقيع كوبا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والزيارة التي قام بها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء واحتمال قيام المقررين الآخرين بزيارات مماثلة؛ وتخفيف عقوبة الإعدام إلى عقوبة السجن.

ومع ذلك، لم تتغير حالة حقوق الإنسان في كوبا بصورة أساسية، رغم انخفاض عدد السجناء السياسيين والمضايقات. لا تزال الحكومة الكوبية تحرم مواطنيها من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والحريات المعترف بها دوليا. ويحث الاتحاد الأوروبي مرة أخرى الحكومة الكوبية على إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين دون شروط. وهذا أحد أولويات سياسة الاتحاد المتعلقة بكوبا. فلقد أعرب الاتحاد الأوروبي، بصورة خاصة، عن قلقه البالغ إزاء تدهور صحة العديد من السجناء السياسيين الذين هم أعضاء في مجموعة من ٧٥ سجينا سياسيا محتجزين منذ آذار/مارس، ويناشد السلطات الكوبية بأن تطلق سراحهم فورا. ويكرر الاتحاد الأوروبي أيضا طلبه إلى الحكومة الكوبية أن تسمح بحرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات.

إن القيود التي تفرضها الحكومة الكوبية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية تقوض إنجازاتها في مجال الرعاية الصحية والتعليم. وتعرقل السياسة الاقتصادية المحلية الكوبية والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة بشكل خطير على التنمية الاقتصادية في كوبا، وتؤثر تأثيرا سلبيا على مستوى معيشة الشعب الكوبي.

أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فإننا نعرب عن رفضنا لجميع التدابير الانفرادية ضد كوبا، التي تتناقض مع قوانين التجارة الدولية المقبولة بصورة عامة. ونؤكد مجددا إيماننا بأن رفع الولايات المتحدة للحصار التجاري من شأنه أن يساعد على انفتاح اقتصاد كوبا مما ينفع الشعب الكوبي. وفيما يتعلق بكوبا، يحث الاتحاد الأوروبي السلطات الكوبية على إدخال تحسينات حقيقية في جميع المجالات التي ذكرتها.

وبناء على جميع هذه الأسباب، ورغم الانتقادات الحادة نتيجة لسجل كوبا في مجال حقوق الإنسان، صوت الاتحاد الأوروبي بالإجماع لصالح القرار الذي اعتمدناه من فورنا.

السيد فيوتي (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن السوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي وبوليفيا وبيرو وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا وبلدي البرازيل.

وكما جرى في السنوات الماضية، صوتت الدول الأطراف في المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه لصالح مشروع القرار الذي اقترحه الوفد الكوبي، لأننا نعتقد أن الحصار على كوبا ينتهك القانون الدولي ويتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولقد أدين الحصار سابقا هنا في الأمم المتحدة وفي المحافل والمنظمات الأخرى مثل منظمة الدول الأمريكية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وقمة أمريكا اللاتينية ومؤتمرات قمة مجموعة ريو.

ويستند موقف دول المخروط الجنوبي على المبدأ الأوسع للدفاع عن التعددية وعدم التدخل والتسوية السلمية للتراعات، وهي مبادئ أساسية للدبلوماسية في أمريكا الجنوبية. والحصار على كوبا لا يتفق مع قواعد منظمة

التجارة العالمية، التي تنظم التجارة الدولية من خلال الاتفاقات الملزمة لأعضائها.

إن الدول الأعضاء في المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه تدين استخدام التدابير القسرية الانفرادية التي تعرقل التجارة الحرة، مما يلحق أضرارا برفاه الشعوب يتعذر إصلاحها وتعيق عمليات التكامل الإقليمي. وترفض دول المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه من حيث المبدأ التدابير الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وهذا سبب آخر لتصويتنا لصالح مشروع القرار الذي اقترحه الوفد الكوبي.

وبالتصويت لصالح هذا القرار، أكدت مجددا دول المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه التزامها بالتعددية كأداة مشروعة لتسوية النزاع بين الدول ووسيلة فعالة في تعزيز التعاون الدولي وحقوق الإنسان والأمن والتفاهم بين الشعوب.

السيدة فوماشانا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جديد رفضها لاستمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا بصورة انفرادية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. فالحصار، وبما له من آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، ينتهك انتهاكا مباشرا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وفضلا عن ذلك، لا يزال يتسبب بمعاناة وصعوبات للشعب الكوبي لا توصف ويعيق تقدم كوبا فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

إن اعتماد القرارات ذات الصلة بتأييد ساحق من الجمعية العامة لمدة ١٦ عاما متتالية إنما يبين بصورة عامة رفض المجتمع الدولي للتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا بصورة خاصة. ويؤكد القرار الذي اعتمدناه قبل قليل مرة أخرى صداقة المجتمع الدولي وتضامنه مع الشعب الكوبي ويدعو إلى رفع الحصار عن كوبا فورا ومن دون شروط.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤمن بأهمية حل الخلافات بين البلدان بالحوار السياسي والمفاوضات على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة. وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مجددا تأييدها المتواصل لقرارات الجمعية العامة بشأن هذا البند وقد صوتت لصالح القرار الذي اتخذ قبل قليل.

السيد وهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يدرك وفد إندونيسيا أهمية اعتماد الجمعية العامة للقرار ٧/٦٣، الذي يتناول ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وفي معالجة هذه المسألة، تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل انتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد صوتت إندونيسيا لصالح القرار، لأننا نؤمن باستمرار وبقوة بأن الإجراءات التي شدد عليها القرار تتعارض مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومع حق الشعوب في الحياة والرفاه والتنمية من دون أي تمييز كان. وتتفق إندونيسيا تماما في هذه المسألة مع بقية المجتمع الدولي. ونحض على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): لقد انضمت ميانمار إلى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في التصويت لصالح القرار الذي اتخذ قبل قليل، والمعنون

”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

وتتقيد ميانمار بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، التي تمثل حجر الزاوية في سياستنا الخارجية. ولدينا اعتقاد قوي بأنه لا يمكن تعزيز السلام والأمن والاستقرار إلا من خلال الاحترام المتبادل والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

ولا يتناقض الحصار المفروض على كوبا مع المقاصد والمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل ينتهك أيضا المبدأ الجوهري المتمثل في السيادة والمساواة وحق جميع الدول في التنمية. علاوة على ذلك، مما ينتهك مبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا إصدار الولايات المتحدة وتطبيقها لقوانين وأنظمة تؤثر على سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القانونية وحرية التجارة والملاحة.

ويرى وفدي بقوة أن تصغي الولايات المتحدة إلى نداء المجتمع الدولي وتضع على الفور حدا للحصار المفروض على كوبا. فهذا الحصار لا يعزز السلام والاستقرار في المنطقة بأي حال، بل يخلف آثارا سلبية وخيمة على التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لشعب كوبا. لذلك صوت وفدي مؤيدا لهذا القرار.

السيد راتشكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تناقش الجمعية العامة من جديد مسألة فرض الحصار الاقتصادي والاجتماعي والمالي على كوبا. ومرة أخرى، هنا في هذه القاعة، نرى ما يشبه الإجماع على ضرورة إنهاء هذا الحصار ورفع القيود التي تضر بالمصالح الحيوية لشعب كوبا وتعد في واقع الأمر منافية للإنسانية.

وتعارض بيلاروس الجزاءات والتدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على كوبا. وهذه الجزاءات غير مناسبة بصفة خاصة في الوقت الذي تجابه فيه البشرية عددا من المشاكل العالمية. فالأزمة المالية، وما نجم عنها من تراجع التنمية الاقتصادية واعتماد التنمية المستدامة في البلدان بدرجة متزايدة على مجموعة واسعة من العوامل، من بناء نظام عادل للتجارة الدولية إلى التغلب على تغير المناخ، معناه أننا نواجه معا هذه التحديات ونكافحها مشتركين. ولا مكان في هذا السياق العالمي الجديد للجزاءات الأحادية الجانب. وبتصويتنا مؤيدين للقرار الذي اتُخذ من فوره، نهيب بالولايات المتحدة أن تنهي الحصار المفروض على جمهورية كوبا، وهو حصار يدينه المجتمع الدولي.

السيدة إسبينوزا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نعرب بإيجاز شديد عن تأييدنا للبيانات التي أدلي بها باسم مجموعة الـ٧٧ والصين وباسم حركة بلدان عدم الانحياز وباسم السوق المشتركة لدول الجنوب والدول المنتسبة إليها.

لقد صوت وفدي مؤيدا للقرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، تمشيا مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة.

وتدين حكومة إكوادور ودستورها الجديد فرض التدابير القسرية الأحادية الجانب، كما يرفضان استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لحل المنازعات ويدافعان عن مبادئ تعددية الأطراف وعدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات. وتود إكوادور بتصويتها هذا أن تعيد تأكيد التزامها بالدفاع عن هذه المبادئ والإعراب عن تضامنها مع شعب كوبا الذي تتعرض أبسط حقوقه الأساسية للانتهاك. وتناشد إكوادور منطقنا وذكاءنا المشترك أن نضع حدا لهذا الحصار ضد كوبا. ونرى أنه لا يمثل انتهاكا للقانون الدولي

فحسب وإنما هو أيضا اعتداء على حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الكوبي وعلى كرامته وحريته وسعادته.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): بإيجاز شديد أيضا، ينضم وفد بلادي إلى البيانين اللذين ألقاهما كل من ممثل أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر بالنيابة عن دول عدم الانحياز. وسيكون بياننا المطول متاحا في ردهات الجمعية العامة وسألقي الآن مختصرا عنه.

على الرغم من المناشدات المتكررة في الماضي من قِبل الجمعية العامة وعلى مدى ستة عشر عاما متتالية، لم تتخذ حكومة الولايات المتحدة أي إجراءات لتلبية رغبات المجتمع الدولي، وما زالت تعمل متعمدة وبعناد على الاستمرار في الموقف الخاطئ وتجاهل المطالب العادلة للمجتمع الدولي. وإضافة إلى ذلك، أدخلت سلطات الولايات المتحدة الأمريكية تدابير جديدة لتشديد الحصار على كوبا، الدولة المستقلة وذات السيادة، كما أن تصرفات وإجراءات الولايات المتحدة تنال من استقلال وسيادة كوبا ووحدة أرضها وسلامتها الإقليمية، وذلك في تهديد مباشر لاستقرار المنطقة وفي تهديد صارخ للأمن والسلم الدوليين في العالم.

إن الجمعية العامة مدعوة بناء على ولايتها إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد لسياسات الحصار والعقوبات الاقتصادية والسياسات العدائية الأمريكية تجاه شعوب جوارها الجغرافي المباشر وتجاه دول أخرى بعيدة جغرافيا عن الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الصدد، يأمل وفدي أن تُزال جميع أشكال الحصار المفروضة من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وعلى العديد من الدول الأخرى، ومنها بلادي سوريا. كما نأمل أن يلقى صوت المجتمع الدولي، الذي عبّرت عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم، احترام الولايات المتحدة الأمريكية والتزام مؤسساتها التشريعية الكامل به. وانطلاقا من ذلك فإن بلادي سوريا قد صوتت لتأييد مشروع القرار هذا.

وكم كان ملفتا للانتباه وذا دلالة تصويت إسرائيل الشاذ المعارض لمشروع القرار الذي أيدته الأغلبية الساحقة. إن تصويت إسرائيل ضد الأغلبية الساحقة هو اعتراف منها بأنها هي أيضا لا تقيم وزنا للقانون الدولي، وتمثل أقلية معزولة في المجتمع الدولي. وكم زاد التصويت الإسرائيلي الأمور سوءا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

لقد دأبت السياسات الأمريكية المتعاقبة منذ فرض الحصار الجائر على كوبا على التميّز باستنباط أشكال خلاقة لخرق القانون الدولي. ولقد أخذت هذه الأشكال الخلاقة لخرق القانون الدولي أبعادا خطيرة بسبب عدم تواؤم الآليات الناظمة للعلاقات الدولية مع قاعدة مساءلة السياسات الأمريكية الخاطئة تجاه شعوب ودول العالم.

إن عدم التمكن من إعمال آليات المساءلة هذه لا يعني أن التاريخ سينسى أو يتناسى تحميل صانع القرار الأمريكي الخاطئ مسؤولية ممارساته المخالفة للقانون الدولي، مثل غزو الدول عسكريا وتغيير الحكومات بالقوة و ''فَبْركة'' القلاقل الداخلية في الدول للضغط على حكوماتها وتسليح المعتدين وفرض الحصار الجائر على الدول وتطبيق العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب ومحاكمة الناس خارج إطار القانون الدولي وإنشاء المعتقلات والسجون الطائرة والعدوان السافر على حدود دولة مثل بلادي، سوريا، إلى آخر ذلك.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو الآتي: هل هذه الممارسات الخاطئة الأمريكية تنسجم مع المبادئ النبيلة للآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية مثل أبراهام لنكولن

وجورج واشنطن وجون آدمز وودرو ولسون؟ أترك الإجابة للمسؤولين الأمريكيين.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): تعتبر النرويج الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مسألة ثنائية بحتة. إننا نؤيد الجزاءات عندما يعتمدها المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة. لكننا لا نستطيع تأييد تطبيق التدابير الأحادية فيما وراء الحدود ضد بلد ثالث. وبالتالي لا يسعنا أن نقبل بأن تقرر التدابير الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة علاقات النرويج مع كوبا.

والنرويج تشعر بالاطمئنان من بعض التطورات الايجابية في مجال حقوق الإنسان في كوبا. فقد وقعت كوبا مؤخرا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإن زيارة مقرّر الأمم المتحدة الخاص بالحق في الغذاء تشكل خطوة ايجابية. ونرحب بصفة خاصة بإلغاء الأحكام بالإعدام وتحويلها إلى أحكام بالسجن.

مع ذلك تظل النرويج منشغلة البال حول حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كوبا. ونكرر أيضا دعوتنا الحكومة الكوبية إلى أن تمنح حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات.

والنرويج لا تعتبر فرض العزلة على كوبا الرد الملائم على التطورات فيها. إذ يمكن تحقيق المزيد من خلال الحوار البناء مع حكومة كوبا. وبالتطلع إلى المستقبل، تعتزم النرويج المساهمة في ذلك الحوار.

لتلك الأسباب صوتت النرويج — كما فعلت في السنوات الماضية – لصالح القرار الذي اعتمد للتو.

السيد بتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوت وفدي، كما فعل دائما في الماضي، لصالح القرار الذي يعارض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. لقد تجاوز الأمر حدود مسألة ثنائية. وهذا الحصار ليس له ما يبرره. وقد ترك وطأة مؤذية على شعب كوبا مدة طويلة جدا.

يضاف إلى ذلك أننا لا نؤيد تطبيق التدابير الأحادية الجانب فيما وراء حدود البلد، فذلك لا يتمشى باعتقادنا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت.

مرة أخرى أعربنا، نحن المجتمع الدولي، العالم كله، ممثلي ”نحن الشعوب“، التي تأسست الأمم المتحدة باسمها – أعربنا عن رفضنا للحصار الإجرامي الخارج على القانون المفروض على كوبا، البلد الباسل الذي لم يفتر تضامنه قط. واستمعنا أيضا إلى بيانات كثيرة تنم عن الاحترام والتقدير لشقيقنا فيديل كاسترو وأبناء شعبه النبيل كافة.

بصفتي رئيس الجمعية العامة مأذون لي، ضمن أمور أخرى، أن أدافع في كل الأوقات وفي كل الأماكن عن نص وروح ميثاقنا، آخذا في الاعتبار حقيقة أن قضية السلام تجبرنا جميعا على أن نحترم وأن نكفل احترام المبادئ والمعايير المنصوص عليها في الميثاق. ولا شيء يتناقض مع روح ونص الميثاق أكثر من الحصار الذي تطبقه الولايات المتحدة ضد كوبا. إن الحصار ضد كوبا، الذي كان محل رفض وإدانة من الجميع باستثناء المعتدي على ما يبدو، يجب إنهاؤه مرة والى الأبد.

وفي ضوء الأحداث الأخيرة في كوبا والدمار الذي ألحقه بها الإعصار آيك، الذي ضرب الجزيرة مباشرة بعد الإعصار غوستاف، فإن الاستمرار في تطبيق ذلك الحصار، إضافة إلى كل ما قيل حول الموضوع، يصبح بوضوح عملا

في منتهى القسوة. إن كوبا تستحق منا كل الاحترام وكل المحبة وكل التضامن.

أتضرع إلى الله من أجل أن يبث في سريرة أشقائنا وشقيقاتنا الأعزاء، الذين يصرون على الإبقاء على الحصار الإجرامي ضد كوبا مهما كان الثمن، القوة الأخلاقية التي تحررهم من هذا العناد المؤذي، فيتمكنون من وضع حد فوري للحصار.

إلى فيديل، الذي لا ينكر أحد أنه بطل التضامن الدولي، والى كل أبناء الشعب الكوبي الطيبين، أعرب عن احترامنا وتضامننا الذي لا يتزعزع. وسنفعل كل شيء ممكن – حتى المستحيل – لكفالة ألا يستهان مرة أخرى بالرأي الساحق الذي أُبدي هنا في الأمم المتحدة. والخلود لكوبا!

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تختتم نظرها في البند ١٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.